تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء

د. هند محمد عبدالله الأحمد
قسم أصول التربية - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء

د. هند محمد عبدالله الأحمد
قسم أصول التربية – كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الأسس النظرية للشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، إضافة إلى تحديد معوقات ومتطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية، وكذلك تحديد الخيارات الأكثر ملاءمة للقضايا التالية لتفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء:الفلسفة، الأهداف، التأسيس والإنشاء، البرامج الدراسية، سياسة القبول، البنية التنظيمية، مصادر التمويل. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي، والمنهج الوصفي المسحي،واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:اعتماد العديد من دول العالم على الشراكة كعامل أساسي لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات، حيث تسهم الشراكة في تضافر جهود المؤسسات في مختلف القطاعات مما يعمل على تعظيم الفائدة للمؤسسات أطراف الشراكة،وفي ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات.

أولاً: مقدمة:

الحمد لله الذي أبان لعباده في قرآنه صراطاً مستقيماً، ومنهجاً تربوياً قويماً، والصلاة والسلام على رسول الله الذي بعث للناس معلماً حكيماً وهادياً وأميناً ... أما بعد :

يعد التعليم –بصفة عامة– والتعليم الجامعي –بصفة خاصة– هو وسيلة الدول لأعداد القوى البشرية القادرة على تحقيق النهضة الاقتصادية؛ حيث لم تعد قضية الإنتاج هي قضية أعداد وإنما قضية نوعية، فلابد من إعداد الخريجين من خلال نظام تعليمي يربط بين المناهج الدراسية وآليات واحتياجات سوق العمل، حيث تسعى دول العالم – النامي منها والمتقدم– إلى تحقيق أهدافها التنموية؛ والتي تتمثل في توفير معدلات مناسبة للنمو الاقتصادي، وتقديم خدمات أفضل في النواحي الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها، وتلعب الجامعة دوراً هاماً في تحريك عملية التنمية؛ حيث تعد مسئولة عن إعداد القوى البشرية وتأهيلها بما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وذلك من خلال ارتباطها ارتباطاً وثيقاً بمؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع؛ حيث أن الجامعة لم تعد قادرة على مواجهة التحديات في هذا العصر بمفردها دون مشاركة مؤسسات المجتمع المختلفة، كما إنها هي التي تكشف عن مشكلات المجتمع وتحاول أن تصنع الحلول لها، ومن ثم أصبح من الضروري توثيق العلاقة بين التعليم الجامعي وعالم العمل، وذلك بتدعيم الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية والعمل على ربط الجامعة بقطاعات الإنتاج، وتلبية حاجاتها، وفق متطلبات العصر ومتغيرات سوق العمل في الحاضر والمستقبل.

وقد تزايدت أهمية توثيق العلاقة بين التعليم الجامعي وبين قطاعات العمل والإنتاج في ظل العولمة الاقتصادية، ويتمثل ذلك من خلال: مساهمة التعليم الجامعي في تقديم دورات تدريبية للعاملين بالقطاعات الإنتاجية، وتدريب الطلاب على مختلف المهن والوظائف في أماكن العمل وإنشاء مراكز للتنمية المهنية بالجامعة، وإعداد المواهب الذكية القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، كما يمكن الاستعانة بخبراء

وكفاءات العمل الإنتاجي للتدريس بالجامعات، بالإضافة إلى تبني مداخل تسويقية متعددة بالجامعات تأخذ في اعتبارها احتياجات كافة قطاعات المجتمع. (محمود، ٢٠٠٢م، ص ص١٩٩–٢٠٥)

ومن المتوقع مستقبلاً تحول أماكن العمل والإنتاج من أماكن إنتاجية وخدمية إلى أماكن قائمة على التعلم والمعرفة، وهذا يتطلب تدريب العاملين على كيفية الحصول على المعرفة، وإجراء البحوث وتطبيق المعارف النظرية، واقتراح حلول للمشكلات، وتصميم وتنفيذ هذه الحلول من خلال فريق عمل متكامل.(ضاحي، ٢٠٠٥م، ص١٥٧)، وهناك العديد من الدراسات التي أكدت على أن الجامعة هي المنوط بها تحقيق ذلك من خلال ارتباطها الوثيق بالمؤسسات المجتمعية الأخرى؛ وذلك إيماناً منها بأن الشراكة في صالح العملية التعليمية والبحثية، وفي صالح عمليات الإنتاج والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات المجتمعية.(عبدالباقي، ٢٠٠٠م، ص٣٧٧)، كما أن ارتباط البحوث الجامعية بمجالات الإنتاج أصبح من أهم الاتجاهات التي أدركتها الأمم الواعية في هذا العصر، وكونت صلات قوية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، وأصبحت مؤسسات الإنتاج تمول أو على الأقل تشارك في تمويل البحوث العلمية الجامعية من أجل هدف محدد هو حصولها على نتائج هذه البحوث للاستفادة منها في تطوير وتجويد جميع أنظمتها؛ حتى تتمتع بمنتج جيد الصنع قادر على المنافسة الدولية. (السلطان، ٢٠٠٨م، ص٢٥٢)

وفي هذا السياق أطلقت اليونسكو على تصورها المستقبلي للجامعة مصطلح"University Proactive"، وتتحدد ملامح هذه الجامعة في أنها تسعى للارتباط بعلاقات تعاون مع المؤسسات الصناعية والخدمية في مجتمعها، كما تسعى من خلال هذه العلاقات لتوجيه أنشطة هذه المؤسسات، ولها القدرة على الاستبصار بالمشكلات والتحديات التي يمكن أن تواجه مؤسسات المجتمع كافة، وتعمل على طرح تصورات حول أساليب الوقاية منها ومواجهتها. (CERF, 1996, p.11)

كما أكد خبراء التعليم وصانعي السياسات في البلدان الصناعية المتقدمة في بيان لجنة التعليم بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن سوق العمل يتغير، ومن ثم يجب تشجيع العمالة المرنة بما يتلاءم والتقدم التكنولوجي والتغيرات في عالم المهن، وأن يعمل التعليم على إعداد قوى عاملة تتسم بالمرونة وأن تتيح فرص التعليم مدى الحياة من خلال المشاركة الفعالة لأطراف المجتمع. (CERF, 1996, p.12)، ومن ثم يصبح نظام التعليم قادراً على أن يوفر لخطط التنمية مزيجاً من المهارات والاختصاصات إذا كان هناك ترابطاً قوياً بين التنمية الاقتصادية والتطور التعليمي، ولا يمكن النظر إلى التعليم على أنه نوع من الخدمة تقدم في عزلة عن التنمية الاقتصادية وإنما هو استثمار يستهدف النهوض بمستوى حياة الفرد والمجتمع، وهناك توجه عالمي وتأكيد دولي على أهمية العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع – الإنتاجية والخدمية–، لما له من دور كبير في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول، ومن الجهود التي تؤكد هذا التوجه:

- تقرير تورانتو جلوب Toronto Globe والذي تضمن تأكيداً على أن الشراكة مبدأ لا غنى عنه لجميع القطاعات سواء كانت تعليمية أو صناعية أو تجارية. (عبدالباقي، ٢٠٠٠م، ص٣٧٦)
- المؤتمر الأول لتسويق الخدمات الجامعية والذي حدد هدفين من شراكة الجامعة بمؤسسات المجتمع، أولهما: تطوير قدرات المجتمع، وثانيهما: توفير بدائل تمويله للجامعة من خلال تسويق الأبحاث.
- الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين الذي نادى بضرورة التعاون والربط بين التعليم العالي وسائر القطاعات. (اليونسكو، ١٩٩٨م، ص٢٠)
- إعلان بيروت حول التعليم العالي في الدول العربية للقرن الحادي والعشرين الذي أكد على ضرورة خلق قنوات تواصل فعالة وإيجاد شراكة فعلية بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المختلفة. (اليونسكو، ١٩٩٨م، ص٥)

وعلى مستوى دول الخليج العربي يشير البعيز على أن التعاون بين القطاع الإنتاجي، ومؤسسات التعليم العالي يتطلب شراكة تنسجم مع مصالح الطرفين التي قد تختلف، مما يحدث نوعاً من التحدي الذي يضعف التعاون بين مؤسسات الإنتاج والجامعات ويركز ذلك التحدي في ثلاثة محاور هي: حقوق الملكية، والسرية، والنشر، وتضارب المصالح. البعيز(في الشتوى، ٢٠٠٥م، ص١٧٨)، وتؤكد دراسة دائرة البحوث الاقتصادية بتجارة عمان على عدد من الأسباب التي زادت الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وبين حاجات سوق العمل. ومن الأسباب المتعلقة بالجامعات، عدم تناسب حجم التدريس مع حجم الطلب المتزايد، وعدم التأهيل في معظم التخصصات المطلوبة، والافتقار إلى المهارات المطلوبة. ومن الأسباب المرتبطة بالمؤسسات الإنتاجية، عدم وجود خطة للقوى العاملة تحدد الاحتياج الفعلي، وعدم الإحساس بوجود حاجة لإقامة شراكة فعلية بين القطاعين. دائرة البحوث الاقتصادية(في الشتوى، ٢٠٠٥م، ص١٧٨)

وعلى المستوى الوطني تشير دارسة جامعة الملك سعود المقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ إلى أن دور البحث العلمي لا يزال محدوداً في قضاياً التنمية، وربما يعود ذلك إلى قلة الدعم والمشاركة من المؤسسات الإنتاجي، كما أن التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية دون المستوى المطلوب. جامعة الملك سعود(في الشتوى، ٢٠٠٥م، ص١٧٧)، كما ذكر كل من الفوزان ورشيد إلى أن هناك عدداً من المعوقات تعوق الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية لعل من أبرزها: ضعف الاتصال والتنسيق، ونقص الوعى لدى مؤسسات الإنتاج بالبحث العلمي، وضعف التخطيط لأنشطة البحث العلمي، وضعف الدعم المالي والبشري. (الفوزان ورشيد، ١٤٢٦هـ، ص١٢٣)، كما أشار العقيل إلى نتائج دراسة على مجتمع من رجال الأعمال في المنطقتين الغربية والوسطى في المملكة العربية السعودية إذ أكد ٦٧% من مجتمع الدراسة على أن الاتصال بين رجال الأعمال والجامعة مفقود، بينما يرى ٨٣%

أنه لم يحدث أي تطور في مجال تطوير العلاقة وأن الطموحات لا زالت دون المستوى المستهدف. العقيل(في الشتوى، ٢٠٠٥م، ص١٧٧)

ثانياً:التعريف بمشكلة الدراسة علمياً:

رغم وجود العديد من الدراسات النظرية والميدانية التي أكدت على أهمية تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، ورغم توصية دراسة اليونسكو بضرورة أهمية عقد تحالفات بين التعليم العالي وسائر القطاعات، ورغم توصية دراسة مدكور التي أكدت على ضرورة إيجاد إليه لربط التعليم العالي بمؤسسات الإنتاج إذ أن ثورة المعلومات، وظهور التقانات الفائقة يحتاج إلى وظائف ذات مهارات عالية في مجال الخدمات، وصناعة المعلومات، وتعليم راق، وطموحات عالية، بالإضافة إلى القدرات التنظيمية والإدارة المتقدمة. (مدكور، ١٤٢٥هـ، ص١٤٠). وما أوصت به دراسة خصاونة من أهمية توثيق الروابط بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات الإنتاج المختلفة لما لها من دور كبير في التنمية الشاملة، إذ ينعكس ذلك على كل منهما، فيساعد مؤسسات الإنتاج على تطوير الإنتاج، وتحسين نوعيته، ويدعم قدراتها التنافسية على المستوى الوطني والدولي؛ بالإضافة إلى رفع القدرات التقنية لكوادرها البشرية، وزيادة الموارد التمويلية، والتمكين من زيادة القدرات التقنية، وتأهيل الكوادر، وتوفير التغذية الراجعة لتحديد الأولوية البحثية لدى المؤسسة الجامعية لخدمة وتطوير الإنتاج. (الخصاونة، ١٤٢٥هـ، ص٢٠٦). وكذلك ما أوصت به دراسة القحطاني من أن قضية تدعيم وتعزيز الروابط بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج في المجتمع تعد من أهم المجالات التي ينبغي الاهتمام بها، لما لها من أهمية في العملية الإنتاجية التي أصبحت تعتمد على قواعد المعرفة التي لا سبيل لتطبيقها إلا من خلال مراكز البحوث العلمية الجامعية، وتفعيل الشراكة من خلال تبادل الخبراء، والتعاون في مجال الاستفادة من المرافق والمختبرات والمعامل والمراكز العلمية، وفي مجال الاستشارات والتعاقدات البحثية ونحوها. (القحطاني، ١٤٢٩هـ،ص١٣)، وما أوصت به دراسة خليل من أهمية تفعيل الوظيفة الرابعة

للجامعة والتي فرضتها مجالات الصرف المادية المهولة، وهي الوظيفة الاقتصادية، تفعيلاً مدروساً، حتى تستطيع الجامعة تمويل نفسها بنفسها، وذلك من خلال القيام بحملات إعلامية مخطط لها جيداً موجهة إلى مؤسسات المجتمع بهدف توقيع اتفاقيات وتأسيس شراكات، لتمويل إجراء بحوث ودراسات لصالحها، ولتوفير مخرجات تتناسب مع احتياجاتها.(خليل،٢٠١٣م،ص٢٥٧)، وكذلك ما أوصت به دراسة درادكة ومعايعة من أهمية تحقيق الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في المجتمع من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة للطرفين، وحتى تبقى الجامعة قادرة على تحقيق أهدافها.(درداكة ومعايعة،٢٠١٤م،ص١٠٤)، إلا أن الواقع يشير إلى ضعف مستوى الشراكة، ووجود العديد من الأسباب السلبية التي تحول دون تحقيقها، وخصوصاً، ضعف الصلة والتواصل مع مواقع العمل والإنتاج، وضعف إسهام المؤسسات الإنتاجية في دعم البحوث العلمية، وضعف التنسيق بين مراكز البحوث ومؤسسات الإنتاج، وعدم الاقتناع بالإمكانات والخبرات الوطنية، وعدم رغبة معظم المؤسسات الإنتاجية في دعم أنشطة التطوير بالجامعة وتحمل تكلفة المشروعات البحثية، وانشغال الجامعات بالتدريس والبحوث النظرية، واكتفاء المؤسسات الإنتاجية بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشكلاتها. (الشتوي، ٢٠٠٥م، ص٢٢٩–٢٣٣؛ القحطاني، ١٤٢٥هـ، ص٣٤٠؛ الصويغ،٢٠٠١م، ص ١٢). ومن ثم فإن الدراسة الحالية تسعى لعلاج هذه المشكلة بالإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما الأسس النظرية للشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية؟
- ما معوقات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء؟
- ما متطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء؟

- ما الخيارات الأكثر ملائمة للقضايا التالية لتفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء:الفلسفة، الأهداف، التأسيس والإنشاء، البرامج الدراسية، سياسة القبول، البنية التنظيمية، مصادر التمويل؟

ثالثاً:أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

- الكشف عن الأسس النظرية للشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.
- تحديد معوقات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء.
- تحديد متطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء.
- تحديد الخيارات الأكثر ملائمة للقضايا التالية لتفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء:الفلسفة، الأهداف، التأسيس والإنشاء، البرامج الدراسية، سياسة القبول، البنية التنظيمية، مصادر التمويل.

رابعاً:أهمية الدراسة:

٤-١:الأهمية النظرية:

- الكشف عن الأسس النظرية للشراكة بين الجامعة والمؤسسات لإنتاجية.

٤-٢:الأهمية النظرية:

- تحديد متطلبات ومعوقات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية والخيارات الأكثر ملائمة للقضايا التالية لتفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء:الفلسفة،

الأهداف، التأسيس والإنشاء، البرامج الدراسية، سياسة القبول، البنية التنظيمية، مصادر التمويل؛ وذلك لتقديمها لمتخذي القرار لاتخاذ الخطوات اللازمة لذلك.

خامساً: حدود الدراسة:

٥-١: الحدود الموضوعية: تتمثل في تحديد معوقات ومتطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية والخيارات الأكثر ملائمة للقضايا التالية لتفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء: الفلسفة، الأهداف، التأسيس والإنشاء، البرامج الدراسية، سياسة القبول، البنية التنظيمية، مصادر التمويل.

٥-٢: الحدود البشرية: تقتصر هذه الدراسة على:

- أعضاء مجالس [المجلس العلمي للجامعة – عمادة التطوير الجامعي] الجامعات التالية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود .
- أعضاء مجلس الشورى [لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة] بوصفها الجهة التشريعية المناط بها اقتراح وتحديث الأنظمة ذات العلاقة بكافة أوجه التنمية.
- أعضاء مجلس الغرفة التجارية والصناعية في مدينة الرياض.

٥-٢: الحدود الزمنية: طبقت هذه الدراسة في الفصل الثاني من العام الجامعي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ.

سادساً: مصطلحات الدراسة:

٦-١: الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية: هي إقامة نوع من الترتيبات التنظيمية ما بين الجامعة وواحدة أو أكثر من المؤسسات الإنتاجية، وتقوم الجامعة من خلال هذه الشراكة بتقديم خبراتها العلمية المختلفة للمؤسسات الإنتاجية الشريكة، كما تقدم المؤسسات الشريكة الدعم المالي اللازم لتقديم هذه الخبرات، مما يسهم في تحقيق كل طرف لأهدافه.

سابعاً:منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة، والمنهج الوصفي المسحي للإجابة عن السؤال الثاني والثالث والرابع من أسئلة الدراسة.

ثامناً:إجراءات الدراسة:

تسير الدراسة وفق الإجراءات التالية:

أولاً: الإطار النظري ويتضمن:

١. ماهية الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

٢. الجهود العالمية في مجال الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، وذلك للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة.

ثانياً: الإطار الميداني ويتضمن:

١. إعداد أداة الدراسة وهي عبارة عن استبانه موجه للخبراء بتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية.

٢. تطبيق أداة الدراسة على الفئة المستهدفة.

ثالثاً: تحليل البيانات وتفسير النتائج وتقديم التوصيات.

تاسعاً:الإطار النظري:

٩-١:ماهية الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية:

٩-١-١: مفهوم الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية:

مصطلح الشراكة طبقاً للموسوعة الأمريكية يعني "اتحاد شخصين أو أكثر من أجل تنفيذ عمل ربحي، وهي أيضاً نتاج اتفاقية تعاقدية بين الشركاء وليس شرطاً أن تكون هذه الاتفاقية في صورة مكتوبة لتصبح فعالة.(محروس،٢٠٠٥م،ص٦٠).

ويمكن الخروج بعدد من القضايا المرتبطة بمفهوم الشراكة ومنها:

- أنها علاقة تعاونية إلزامية: وأكد ذلك محروس(٢٠٠٥م،ص٧١) في تعريفه للشراكة على أنها " تعاون واهتمام بتبادل الأفكار وصولاً إلى بناء علاقات تعاونية متضمنة محادثات تأملية يشارك فيها الشركاء في مواجهة المشكلات وتحديث الخبرات وتطويرها، والمساعدة على تعزيز الثقة والقناعة والحفز والممارسات التعاونية المتبادلة بين الشركاء".

- أنها تسعى لتحقيق أهداف مشتركة: وأكد ذلك مارك mark(٢٠٠٠م،ص١) في تعريفه للشراكة على أنها "اتفاق أو أكثر للعمل سوياً لتحقيق الأهداف المشتركة".

- أنها تسعى لتحقيق منفعة متبادلة: وأكد ذلك كولن colin(٢٠٠٠م، ص٣٣٥) في تعريفه للشراكة على أنها "علاقات إستراتيجية هادفة بين مؤسستين مستقلتين، يشتركان في أهداف متناغمة، ويعملان من أجل تحقيق مكاسب مشتركة من الصعب الحصول عليها بعمل كل طرف بمفرده، بغرض كسب ميزة تنافسية في سوق العمل".

ومن ثم فإن الشراكة تعني التعاون والتفاعل بين المؤسسات المختلفة، المتعلقة بتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية، وعلى أساس من المشاركة والالتزام بالأهداف وحرية الاختيار والمسئولية المشتركة والمساءلة من أجل تحقيق أهدافهم، حتى تتمكن هذه المؤسسات من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة، وتحقيق وضع تنافسي أفضل.(الرشيد،٢٠٠٧م،ص٦٠).

وتخلط العديد من الدراسات والبحوث بين مفهوم المشاركة والشراكة، ويتم استخدامهما بنفس المعنى أو يحل أحدهما مكان الآخر، مع أن هناك فروق بينهما والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

o تعتمد الشراكة على وجود اتفاق بين أطراف الشراكة تحدد فيه الأدوار والمسئوليات، وكذلك الأهداف التي تسعى الشراكة إلى تحقيقها، كما يتقاسم

الشركاء الفوائد ويتحملوا مخاطر العمل، ويتم ذلك من خلال تعاون فعال بين أطراف الشراكة والحوار وتبادل الآراء والأفكار.

o تعتمد المشاركة على الجهود والمبادرات التطوعية دون إلزام أو التزام بين المؤسسات المشاركة، حيث إنها عبارة عن خدمة من طرف واحد دون تبادل للأدوار أو تحديد للمسئوليات، كما أنها تقوم على إنفراد المؤسسة المقدمة للخدمة بالرأي والقرار فيما تقدمه للمؤسسة المستفيدة، دون تبادل للآراء أو الأفكار.(العجمي،٢٠٠٧م،ص ص٩١-٩٢).

ومما سبق فإن الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية تعتمد على إقامة نوع من الترتيبات التنظيمية (دائمة كانت أم مؤقتة) ما بين الجامعة وواحدة أو أكثر من المؤسسات الإنتاجية-اقتصادية كانت أم غير اقتصادية، حكومية كانت أم خاصة- وتقوم الجامعة من خلال هذه الشراكة بتقديم خبراتها العلمية المختلفة للمؤسسات الإنتاجية الشريكة، كما تقدم المؤسسات الشريكة الدعم المالي اللازم لتقديم هذه الخبرات، مما يسهم في تحقيق كل طرف لأهدافه.

٩-١-٢: فلسفة الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية:

تقوم فلسفة الشراكة على وجود علاقة تعاونية إلزامية بين شريكين أو أكثر بهدف تجميع القدرات والموارد للشركاء وتوحيد مميزات كل شريك واستفادة كل شريك من مميزات الشريك الآخر وذلك في ضوء الأهداف المتفق عليها من خلال الإيمان بقيمة العمل الجماعي وتفوقه على العمل الفردي.

ويرى البعض أن فلسفة الشراكة قائمة على التزام مشترك بأهداف الشراكة، والسعي لتحقيقها من خلال تحديد الأدوار وتحمل المسئولية، والاعتراف بوجود اختلاف في الأولويات والإمكانات وأن الشراكة تعمل على تحقيق هذه الأولويات وتكامل هذه الإمكانات، كما أنها تحقق ذلك من خلال الحوار البناء والشفافية، والتغلب على العقبات الأولى، والبحث عن قيمة مضافة للشراكة.(Word and Don،١٩٨٢م،ص٥).

وتوضح النظرية التبادلة Exchange theory أو نظرية التبادل الاجتماعي Social exchange theory فلسفة الشراكة على أنها تقوم على التفاعل بين الأفراد والمؤسسات وتركز على المكاسب والخسارة Rewards and Costs التي يجنيها الأفراد أو بين المؤسسات عادة مرهون باستمرار المكاسب المتبادلة التي يحصلون عليها من جراء التفاعل، لذا فهي تؤكد على أن الفرد أو المؤسسة تتصرف بعقلانية في البحث عن المكسب أو الفائدة من تفاعلها وعلاقتها مع الآخرين، وتؤكد نظرية التبادل الاجتماعي أنه كلما كان هناك مكاسب للعمل أو النشاط الذي يقوم به الفرد زادت احتمالية رغبة الفرد أو قيامه بتكرار العمل؛ أي المشاركة التطوعية.(Barczk، ٢٠٠٠م،ص١٠١).

ومن العرض السابق فإن فلسفة الشراكة يمكن تفسيرها في ضوء نظرية التبادل الاجتماعي القائمة على تبادل المنفعة بين الأفراد، حيث أنه كلما وضح لدى الشركاء المكاسب التي سيجنيها كل شريك فإن ذلك يزيد دافعيتهم ورغبتهم في تحقيق الشراكة والعمل على إنجاحها، وأيضاً كلما زادت الشراكة بين مختلف المؤسسات فإن ذلك يؤدي إلى نتائج عظيمة الفائدة للمؤسسات المشاركة.

٩-١-٣: أهداف الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية:

تسعى الشراكة إلى تحقيق المنفعة المتبادلة للشركاء، ويمكن تصنيف أهداف الشراكة في ضوء المؤسسات المستفيدة منها إلى:

- أهداف الشراكة بالنسبة للجامعات:
  - تعيين خريجي الجامعات المؤهلين لممارسة مختلف الأنشطة الإنتاجية.
  - تزويد الطلاب بمزيد من الخبرات العملية.
  - توظيف أعضاء هيئة التدريس كخبراء ومستشارين في تلك المؤسسات.
  - الحصول على الدعم المادي لتمويل مراكز البحوث المشتركة بين الجامعات والشركات.(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الأسكوا–،٢٠٠٣م،ص٢٢).
- أهداف الشراكة بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية:

- تحسين المهارات الفنية والتقنية وكذلك الأكاديمية للقوى العاملة التي تتطلع إليها.
- تنمية المواد والآلات الصناعية أو المستخدمة في الصناعة وكذلك المنتجات والموارد المالية.
- التعرف على نتائج البحوث والدراسات التي أجريت بالجامعة، والاستفادة منها في مجالات العمل والإنتاج.
- الاستفادة من جهود الأساتذة والباحثين في وضع الحلول المناسبة للمشكلات التي تتعرض لها قطاعات العمل والإنتاج.
- استخدام المنشآت البحثية الجامعية، مثل:المختبرات والمعامل والورش والمكتبات.(Lankard، ١٩٩٥م،ص١٥٦)

ومما سبق فإن الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية لها العديد من الأهداف التي تسعى لتحقيقها بما يعود بالنفع على كلا الشريكين، حيث تسعى الجامعة لتحقيق أهدافها، وكذا تهدف المؤسسات الإنتاجية إلى الحصول على أيدي عاملة مواكبة لسوق العمل ومزودة بالمهارات والقدرات اللازمة لمواجهة متغيرات سوق العمل.

٩-١-٤: أهمية الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية:

ترجع أهمية الشراكة إلى قدرتها على تحقيق العديد من الفوائد والنتائج والتي من أهمها توسيع الموارد وتوزيع المخاطر وزيادة الكفاءة والفاعلية، وتبادل المعرفة والخبرات، وزيادة المكاسب وتحمل المسئولية. حيث يتفق كلاً منبرازيكBarczykوليدل وماركLiddle,Markعلى أن الشراكة تحقق فوائد جوهرية هي:

- تنسيق السياسات والبرامج والأنشطة بين مختلف الأطراف الفاعلة.
- تجميع المهارات والموارد والميزانيات من مختلف المنظمات المشاركة.

- مضاعفة الموارد الإضافية من المصادر الخارجية.(Liddle and Mark،١٩٩٩م،ص ص١– ١٩؛ Barczyk، ٢٠٠٠م،ص ص ١٠٥– ١١٩).

كما يرى رونالد وبيرفلي Berverly,Ronald أن أهمية الشراكة ترجع إلى قدرتها على:

- تعزيز المساءلة في كيفية إدارة الموارد.
- خلق ثقافة داعمة للتنمية الاقتصادية.(Ronald and Berverly ،١٩٩٩م،ص ص٣٥٥–٣٦٦).

بينما يرى كولن Colin أن أهمية الشراكة ترجع إلى قدرتها على:

- التوصل للحلول المرنة التي تستجيب للسياسات التنموية والتطويرية.
- تشجيع الأفكار الإبداعية، ومعرفة أفضل الممارسات، وتحقيق أفضل للخيارات.
- التوصل إلى منهج متكامل ومتماسك لتطوير استراتيجيات بعيدة المدى تلبي حاجات المجتمع المحلي وتتلاءم مع ظروفه الاقتصادية.
- النجاح والتوسع في الأعمال من خلال التحفيز والإلهام والنظرة المستقبلية وإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والتي بدورها تخلق الحوافز المستحدثة. (Colin،٢٠٠٠م،ص ص٣٦٥– ٣٧٥).

ومن العرض السابق فإن الشراكة لها أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات – الجامعات، المؤسسات الإنتاجية–في تشجيع الأفكار الإبداعية، والتوصل للحلول المرنة؛ مما يسهم في تعظيم الفائدة لهذه المؤسسات.

٩–١–٥:عناصر الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية:

هناك ستة عناصر أساسية للشراكة هي:

- الهدف: أي غرض الشراكة الذي تسعى لفعله، حيث يعتبر غرض الشراكة هو البعد الرئيس، والذي يمكن بواسطته تصنيف نوع الشراكات، فربما يكون الغرض من

الدخول في شراكة هو كسب موارد إضافية لمجال معين، أو إدخال طرق جديدة لعمل الأشياء، أو ربما تكون لتحسين الفعالية والكفاءة لطرفي الشراكة.

- الهيكل: وينقسم هذا البعد إلى قسمين، هما:

- العاملون الأساسيون:وهم أطراف الشراكة وتختلف باختلاف نوع الشراكة.
- هيكل الشراكة: وهو الهيكل الرسمي للشراكة والذي يتراوح من العقود الرسمية إلى الاتفاقيات العامة أو اتفاقيات تعاون.

- المكان: حيث يتم تحديد المكان الذي تنفذ فيه الشراكة.
- الزمان: ويقصد بذلك متى تبدأ عملية الشراكة وتنمو.
- لمراحل: حيث تتم الشراكة من خلال مراحل ثلاث، هي: مرحلة التعارف يليها مرحلة الاتفاق يليها مرحلة الشراكة. وتتم الشراكة من خلال عدة خطوات:

- الخطوة الأولى: يتم فيها دراسة طبيعة المشكلة وتحديد الحاجة إلى بناء شراكة، وأثناء هذه الخطوة يتم خلق الثقة بين الشركاء.
- الخطوة الثانية:يتم فيها تطوير الاستراتيجية وتكوين شكل اتفاقية الشراكة.
- الخطوة الثالثة: يتم فيها اختيار الاتفاقية المناسبة على أساس المشروعات الرئيسة وآليات الشراكة.
- الخطوة الرابعة: يتم فيها تنفيذ الشراكة.
- الخطوة الخامسة: يتم فيها تقويم عملية الشراكة، وهذه العملية تعطي تغذية راجعة لتحسين الاستراتيجية.

وخلال هذه الخطوات يتم إعلان الأهداف لمجموعة التشارك، وتحديد قيمة ودور كل شريك، وتحديد المشكلات المحتمل حدوثها، وتحديد وسائل قياس الشراكة.

- آليات الشراكة: أي كيفية تنفيذ الشراكة، وهي تختلف باختلاف نوع الشراكة وأطرافها.(McQuaid، ٢٠٠٠م، ص ص١٢–١٨)

وتعتبر هذه العناصر من المكونات الأساسية لنجاح عملية الشراكة بين المؤسسات، حيث أن التحديد الواضح لأهداف الشراكة يسهم في قيام الشراكة ونجاحها، بالإضافة إلى تحديد هيكل الشراكة من حيث الهيكل الإداري والهيكل القانوني للشراكة، كما أن تحديد مكان وزمان الشراكة من العناصر الهامة للشراكة الناجحة، وتحديد الآلية المناسبة لقيام الشراكة والتي تختلف باختلاف طبيعة المؤسسات المشاركة، وبالتالي فإن هذه العناصر يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند إقامة شراكة حقيقية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

٩-١-٦: أنواع الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية:

هناك العديد من التصنيفات للشراكة، حيث تقسم بناء على العديد من المعايير، ومنها:

- تقسيم الشراكة على أساس العلاقات المؤسسية: الشراكة التعاقدية، الشراكة التعاونية.(العوهلي، ٢٠٠٩م، ص٢٢٤؛ Roger، ٢٠٠٣م، ص٨٠)
- تقسيم الشراكة على أساس التعلم: الشراكة التعليمية المؤسسية، الشراكة التعليمية المستجيبة، الشراكة التعليمية العفوية.(Emma and Stuart، ٢٠٠٣م، ص ص٤٨٩-٥٠٢)
- تقسيم الشراكة على أساس الملكية المباشرة والمنافسة: الشراكة غير الرسمية، الشراكة الاحتوائية، المشاريع المشتركة بدون رأس المال، التعاقد.
- تقسيم الشراكة على أساس التعاقد: عقد الخدمات، عقد الإدارة، عقد الإيجار، عقد البناء والتشغيل والتحويل.
- تقسيم الشراكة على أساس نوعية اتفاق الشراكة: النمط الرسمي للشراكة، النمط غير الرسمي للشراكة، نمط مذكرة تفاهم.

- تقسيم الشراكة على أساس نوعية الأطراف المشتركة في الشراكة:الشراكات الحكومية، الشراكات المتحركة حول المجتمع. (Richard and Jaz، ١٩٩٩م،ص ص٦٩-٧٨)

من العرض السابق لأنواع الشراكة يتضح أن هناك أنواع مختلفة من الشراكة، وذلك لاختلاف معايير التقسيم.

٩-١-٧:مجالات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية:

فيما يلي إشارة إلى بعض المجالات التي تسعى من خلالها الجامعات لتحقيق الشراكة مع المؤسسات المجتمعية بصفة عامة والمؤسسات الإنتاجية بصفة خاصة، ومنها: التعليم المستمر، التدريب، البحوث التطبيقية، الاستشارات، وفيما يلي نبذة عن مجال من هذه المجالات:

التعليم المستمر:

ويعرف بأنه "إتاحة فرص تعليمية مستمرة طوال حياة الأفراد، وذلك بقصد تنمية جميع أفراد المجتمع وتطورهم ليتمكنوا من تحقيق التكيف مع المتطلبات الحضارية، وحتى يكون بمقدورهم التفاعل مع برامج التنمية".(أبو حمرا،٢٠٠٠م،ص٣٤١، الأحمد،٢٠٠٠م،ص٣٤٢).

ويعد التعليم المستمر أحد مجالات الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، ويقصد به كل فرصة تعليمية أو تدريبية تقدم لجميع أفراد المجتمع بعد انقطاعهم عن التعليم النظامي، دون النظر إلى المستوى التعليمي الذي وصلوا إليه، وتقدم الجامعة التعليم المستمر من خلال وسائل مختلفة مثل: الدراسة المسائية النظامية، والجامعة المفتوحة، والتعليم عن بعد، وكذلك تقديم دورات وبرامج مهنية متخصصة للعاملين في مختلف مجالات العمل ممن حصلوا على الدرجة الجامعية الأولى على الأقل في تخصصاتهم، ودورات فنية ومهنية للعمال، ويتم عمل البرامج والدورات حسب طبيعة

مؤسسات المجتمع واحتياجاتها وذلك وفقاً لاتفاق الشراكة بين الجامعة وهذه المؤسسات.(السلطان،٢٠٠٨م،ص٢٤٨؛عبدالجواد،٢٠٠٠م،ص٥٠)

التدريب:

يعرف التدريب على أنه "نشاط مخطط، متكامل، مستمر، هادف، يسعى إلى إثراء وتنمية معارف ومهارات واتجاه الفرد والجماعة؛ لجعلهم أكثر معرفة وقدرة على أداء المهام المطلوبة، بالشكل المطلوب وبإتقان". (ناصف وحسن،١٩٩٧م،ص٢٥٨).

وفي هذا السياق يمكن للجامعة في إطار شراكتها مع مؤسسات المجتمع المختلفة أن تقدم العديد من البرامج؛ منها: البرامج التدريبية التكميلية للخريجين في مختلف المجالات، وبرامج التدريب التحويلي التي تؤهل الفرد لمهنة أخرى غير التي يعمل بها نظراً للتغير السريع في عالم المهن، وبرامج فنية ومهنية للعمال المهرة؛ مثل:دورات السكرتارية، والطباعة، ومبادئ المحاسبة، وغيرها من البرامج التدريبية التي تختلف وتتنوع حسب طبيعة المجتمع وحاجاته.(وزارة التربية والتعليم القطرية،٢٠٠٤م،ص ص١٦–١٧؛عشيبة،٢٠٠٠م،ص٥٤٧).

ومما سبق فإن البرامج التدريبية تعد أحد مجالات الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المجتمعية بصفة عامة ومنها الإنتاجية لدورها الهام في تنمية قدرات الأفراد، وإكسابهم الجديد في مجالات العمل المختلفة؛ حيث إن الجامعة تمتلك الخبرات البشرية المؤهلة التي يمكن تقديم مختلف أنواع البرامج التدريبية، فإنها بذلك تعتبر قادرة على الدخول مع مؤسسات المجتمع المختلفة وخاصة الإنتاجية في علاقات شراكة جادة وفاعلة.

البحوث التطبيقية:

يقصد بالبحث العلمي "العملية الفكرية المنظمة التي يقوم بها الباحث، أو مجموعة من الباحثين؛ لمواجهة مشكلة ممجتمع؛ بهدف: وصفها، وتفسيرها، والتنبؤ بها، وضبطها، والوصول إلى نتائج قابلة للتعميم على الظواهر المختلفة".

(عابدين، ١٩٩٩م، ص٢٩٩). والبحث العلمي أحد وظائف الجامعة، وهو معبر لتغيير الواقع، ودفع عجلة التنمية داخل المجتمع، وضرورة لتطوير البيئة وحل مشكلاتها، وتوفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرار، وفوق ذلك كله فإن الجامعات قادرة على المواجهة العلمية لتحديات العصر، ووضع الحلول والرؤى التي تنقله للقرن الجديد.(شحاتة،٢٠٠١م، ص٤١).

وتنقسم البحوث العلمية إلى بحوث أكاديمية وبحوث تطبيقية، وينطلق البحث التطبيقي من حاجة المجتمع لخدمة أو سلعة ما، لأسباب اجتماعية واقتصادية، أو لحل مشكلة محددة، ويتطلب عادة تضافر جهود باحثين ذوي اختصاصات متعددة، وخبرات مختلفة، واستعمال أجهزة علمية ومختبريه وميدانية متطورة. والبحوث التطبيقية هي كذلك التي تمكن المجتمع من استكشاف موارده وحصرها واستخدامها الاستخدام الأمثل، الذي يجعلها تعطي أكبر إنتاج، بأقل كلفة، في أقصر وقت ممكن، وهي التي تمكنه أيضاً من حل مشكلاته، وخاصة في مواقع العمل المختلفة، ومراكز الإنتاج الصناعي والزراعي.(رشاد،٢٠٠٤م، ص١٣٠).

وتتم البحوث التعاقدية بين الجامعة والمؤسسات المجتمعية بشكل أو أكثر مما يلي:

- اعتماد صيغة العقود بين الجامعة والجهات المستفيدة: حيث يتم إبرام عقد بين الجامعة أو من يمثلها وبين جهات العمل المستفيدة، وتحدد فيه المشكلة المطلوب تناولها بالبحث، ومدة إنجاز البحث، والتزامات جهة العمل لتسهيل وتوفير مستلزمات البحث وتامين حقوق الجامعة المادية.
- توجيه أبحاث طلبة الدراسات العليا لحل مشكلات حقل العمل: حيث تحدد المشكلات المطلوب دراستها ضمن مشاريع بحوث الدراسات العليا، ويكون عن طريق عقد يبرم بين الجامعة والجهة المستفيدة.

- الاتفاق بين الجامعة والجهات المستفيدة: ويتم تسجيل الاتفاق بمحضر مشترك تحدد فيه التزامات الطرفين.
- المشاركة مع حقل العمل: حيث يتم تشكيل بعض الفرق البحثية بصورة مشتركة من الجامعة والجهات المستفيدة لإنجاز البحوث المطلوبة عن طريق صيغة التعاقد السابقة.(السلطان،٢٠٠٨م،ص ص٢٤٧-٢٤٨؛الخشاب،١٩٩٨م،ص١٢).

ومما سبق فإن مجال البحوث التطبيقية يعد من أهم مجالات الشراكة بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج لما يعود بالفائدة العظيمة على كلا الطرفين، حيث تستفيد الجامعة من ذلك زيادة في مواردها المالية، كما تستفيد مؤسسات الإنتاج في تحسين مستوى عامليها وزيادة في الإنتاج، وحل لمشكلاتها، وتطوير لمنتجاتها.

الاستشارات:

والاستشارات العلمية هي "عبارة عن الأنشطة أو الخدمات التي يقدمها عضو هيئة التدريس للمؤسسات والشركات المختلفة، وذلك بناء على طلب منها، مما يعمل على مساهمته في تطوير مؤسسة ما من خلال تقديم استشارات لها في إجراء بعض الأبحاث أو المشروعات المختلفة.(عوض،٢٠٠٣م،ص٨١)

ويمكن إجمال الخدمات الاستشارية التي تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع فيما يلي:

- القيام بالدراسات الأساسية لتحديد الجدوى الاقتصادية للمشروعات المختلفة.
- إمداد الصناعات القائمة بالمعلومات الفنية والإدارية وآخر التطورات التكنولوجية في الصناعات المنافسة.
- القيام بعمليات القياس والاختبارات النوعية للمنتجات الصناعية.
- تقديم خبرة الأساتذة بهدف إعطاء المشورة الصالحة لحل المشكلات التقنية والإدارية التي تعترض طريق المشروعات المختلفة.

- استحداث مراكز للاستشارات تكون مشتركة بين الأقسام المختلفة، وتعمل بروح الفريق آخذه بمدخل التنظيم التداخلي للأقسام.(عبدالحميد،١٩٩٦م،ص٣٠٥،وزارة التربية والتعليم القطرية،٢٠٠٤م،ص ص١٥-١٦؛ السلطان،٢٠٠٨م،ص٢٤٩)

وعموماً يتكون العمل الاستشاري من ثلاث عناصر هي: الخدمة المطلوبة (الاستشارة)، والجهة الطالبة للخدمة، وأخيراً المتخصص المسئول عن تقديم الاستشارة.(فتحي،١٩٩٧م،ص ص٢٧٩-٢٨٠)

٩-٢:الجهود العالمية في مجال الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية:

تعد الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية أحد المجالات التي تهتم بها دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء؛ وذلك لأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها، وهناك العديد من التطبيقات والنماذج العالمية للشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية المختلفة؛ حيث إن مجالات الشراكة بينها متعددة، فقد تكون في: السياسات، تطوير النظم والبرامج التعليمية، الإدارة،برامج التدريب،الإنماء المهني،تطوير برامج التعليم،الخدمات الاجتماعية،الدعم المالي،استيعاب التكنولوجيا المتقدمة.

وفي أمريكا هناك العديد من نماذج الشراكة الناجحة؛ مثل: تجربة جامعة ستانفورد Stanford University، والتي كانت سبباً في تشييد وادي السليكون للتكنولوجيا المتطورة عن طريق تحالف مراكز البحوث بالجامعة مع العديد من المؤسسات الإنتاجية؛ وقد كان لهذا الوادي إنتاجه المتميز عن طريق عدة شركات تعتمد في أعمالها على خريجي وأعضاء هيئة التدريس بجامعة ستانفورد.(Richard،٢٠٠٢م،ص١). والشراكة بين جامعة نيو أورلينز The University of New Orleans وبين مجموعة مؤسسات صناعة قائمة في المجتمع المحلي، الهدف الرئيسي من الشراكة تزويد مؤسسات المجتمع المحلي بالقوى العاملة المؤهلة

بالتكنولوجيا المتقدمة التي يحتاجها. والشراكة بين كليات المجتمع بمقاطعة Iuinois ومصانع الحديد في مقاطعة Northwest Iuinois. الهدف من الشراكة هو تحسين مستويات الأداء المهني للإداريين العاملين في مصانع الحديد حيث تتولى كليات المجتمع تنظيم برنامج للإنماء المهني لهم. استطلاع الرأي للمتدربين أكد على أهمية استمرار كليات المجتمع كشريك رئيس في برامج التدريب.(Tibbets، ١٩٩٥م،ص١).

ونموذج الحاضن التكنولوجي في جامعة أوستن، وهو من أشهر النماذج التي تهدف إلى تحقيق التعاون بين الجامعة وقطاع الإنتاج في مجال البحث العلمي، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توظيف البحوث والمبتكرات الجامعية في مجال الصناعة، وتعزيز دور الجامعات في تمويلها الذاتي. (سيد،١٩٩٦م،ص٢١).

وتعد المملكة المتحدة رائداً في الشراكة، ومن أوائل الدول التي تمت ممارسة الشراكة فيها، حيث بدأت الشراكة فيها بتبني سياسة مبادرة التمويل الخاصة، والتي بموجبها قدمت الحكومة البريطانية التسهيلات والحوافز للقطاع الخاص، من أجل الاستثمار في المشاريع العامة، وبدأ تطبيق المبادرة بمشروع نفق القتال الإنجليزي عام ١٩٨٧م، وتم بعد ذلك تنفيذ مئات المشاريع بموجب هذه المبادرة.(Gunnar and Ezekiel،٢٠٠٣م، ص ص٤٣٢–٤٤٠).

وفي فرنسا يتميز نموذج الشراكة بتركيزه على تطوير وتحديث المناطق الحضرية، كما يتميز باهتمامه بالسياسة الاجتماعية اهتماماً خاصاً، والتي تلعب المشاريع التشاركية دوراً مهماً في تحقيقها، والشراكة في فرنسا جزء من النسيج الاجتماعي، ويمكن أن تنشأ بشكل عفوي في العديد من المجالات ومرافق الخدمات؛ مثل: وجود شراكة بين إحدى مؤسسات التعليم العالي مع عدة صحف يومية مملوكة للقطاع الخاص، حيث يتشارك المحررون والمدرسون في بناء المنهاج التعليمي، وحيث قامت الصحف بتزويد رأس المال والخبرة التقنية والمعرفة المهنية وإمكانية التعاقد مع

الآخرين، واهتمت المؤسسة الأكاديمية بتطوير البناء العلمي عن طريق مدرسيها وباحثيها.(Pierre، ٢٠٠٤م،ص ص٢٥٢-٢٥٣).

وفي كندا تعد نماذج مراكز التميز مظهراً من مظاهر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، وتعتبر جامعة أونتاريو University of Ontario بكندا من أكثر الجامعات التي تبنت برامج مراكز التميز، كما رصدت الحكومة الكندية حوالي (٢٠٤) مليون دولار كندى لإنشاء المزيد من هذه المراكز، بهدف تدعيم العلاقة بين الجامعات الكندية والمؤسسات الصناعية.(غنيمة، د.ت،ص٢٣٨). ومن أمثلة الشراكة في كندا شراكة بين جامعة Ryerson Polytechnic University في أونتاريو مع مؤسسة تجارية تعرف باسم T.Eaton Company of Canada. تبنت هذه الشراكة فلسفة ربط التعليم بالعمل، وتهدف الشراكة إلى تدريب وتأهيل عمالة البيع بالتجزئة في أونتاريو، وكذلك زيادة دافعية الأفراد للالتحاق بهذا العمل لتوفير العمالة التي تحتاجها المنطقة ولتحقيق هذين الهدفين تم بناء قاعدة معلوماتية لبرنامج تعليمي تطبيقي لكسب العاملين مهارات وتقنيات جديدة فضلاً عن توفير العمالة الفنية التي كانت المنطقة في حاجة إليها. عرف مشروع الشراكة بمسمى Ryersons Multimedia Distance Education System. (Fernandez، ١٩٩٧م،ص٢٣١).

وفي اليابان تعد الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ظاهرة حديثة نسبياً، وكان من أهم مظاهر ذلك إنشاء مدينة العلوم تسكوبا Tsukuba Sclence Clty في عام ١٩٧٣م، وهي من كبرى المحاولات في هذا الاتجاه لتحسن الرابطة بين الصناعة والجامعات، ولإيجاد التكامل بين التعليم العام والخاص في إطار مؤسسات التعليم العالي، ومن أمثلة الشراكة في اليابان:

- البحث المشترك مع القطاع الخاص: وفيه تقوم القطاعات الصناعة الخاصة بتقديم دعم مالي للجامعات مقابل قيام الباحثين الجامعيين وقطاع الصناعة الخاص

بتوحيد الجهود للقيام بأبحاث مشتركة، ولقد تم دعم حوالي (١٦٠٠) باحث بالجامعات اليابانية في عام ١٩٩٤م.

- الأبحاث التي تؤخذ عليها عمولة: حيث يتم إعطاء عمولة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات من قبل المؤسسات الصناعية نظير القيام بعمل الأبحاث العلمية المطلوبة، وفي عام ١٩٩٤م تم توقيع (٢٥٨٦) عقداً لمشاريع بحثية بقيمة (٦٠٦) بليون ين ياباني وصلت للجامعات اليابانية.

- مراكز البحث المشتركة: ويقوم بإدارتها أساتذة الجامعات، ففي جامعة شتشو في نيجانو / اليابان هناك عدد من المشاريع المشتركة بين الجامعة والهيئات العامة، كما تساهم الكثير من الشركات اليابانية في تمويل البحوث التي تقوم بها هذه المراكز، مثل: مجموعة شركات "متسوبيشي" التي تخصص حوالي (٤%) من حصيلة مبيعاتها للبحوث وتطويرها.(حاتم،١٩٩٧م،ص ص١٢٥-١٢٦).

وفي دولة ماليزيا تقوم جامعة ماليزيا للتكنولوجيا (U.TM) بدور رائد في مجال ربط التعليم الجامعي بمؤسسات الإنتاج، وتلبية احتياجات المجتمع التكنولوجية، كما تقوم الحكومية الماليزية بإنشاء كليات جامعية تتواكب مع التطورات التكنولوجية بهدف ربطها بمتغيرات العصر.(Ibrahim، ١٩٩٧م،ص١٢١).

وعلى المستوى العربي هناك العديد من الدول العربية التي خطت خطوات كبيرة في مجال توثيق العلاقة بين الجامعة والمؤسسات المجتمعية من خلال آليات مختلفة، ففي سوريا توجد العديد من الحاضنات التكنولوجية التي تعمل على دعم وتشجيع الأفكار والمشاريع التي تهدف إلى تنمية المجتمع ورفع المستوى الاقتصادي للبلاد، وذلك من خلال شراكة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج، حيث تساعد المؤسسات الإنتاجية في توفير التمويل اللازم بما يساعد على نمو هذه الأفكار وتحقيقها لأهدافها التي تخدم الاقتصاد الوطني وتعمل على النهوض به.(تركماني،٢٠٠٦م،ص٥٠).

وفي الأردن توجد شبكة مراكز الإبداع الأردنية التي تهدف إلى تنمية ثقافة الإبداع التي تستند إلى بيئة تعزز روح المبادرة، والتعاون الدولي والمنافسة، إضافة إلى التعاون فيما بين مجموعات البحث والقطاع الصناعي، والتركيز على تطوير المنتجات والخدمات الإبداعية، وتعد المرفق الحيوي الذي يهدف إلى تشجيع التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي المحيط به من خلال تقديم الدعم إلى رواد الأعمال للبدء بأعمال مستدامة، ولدعم الأفكار المنبثقة عن مشروع الأعمال، وتطوير منتجات ذات قيمة مضافة، والتعرف إلى الأسواق واستغلالها، واستخدام طاقم وظيفي ماهر، وتخريج أعمال قابلة للحياة وقادرة على الوقوف بمفردها.(موقع راكز الإبداع الأردنية،٢٠١٣،ص١).

وفي السعودية بادرت العديد من الجامعات بتكوين علاقات شراكة مع مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية على حد سواء من خلال إنشاء مراكز التميز والحاضنات التكنولوجية، وعمل اتفاقات شراكة لإجراء البحوث التطبيقية، وتعد جامعة الملك سعود من أبرز الجامعات في هذا المجال حيث يوجد بها مركز التميز لأمن المعلومات، والذي يقوم على تحقيق رؤية واضحة تتلخص في أن يكون مركز متميز على مستوى العالم والمرجع الأول في المنطقة في أمن المعلومات. وتتلخص رسالته في جمع أفضل الباحثين والمتميزين في أمن المعلومات لنقل الخبرة وتوجيه الأبحاث في هذا المجال لتقييم وحل المشاكل الوطنية في أمن المعلومات. ويهدف المركز إلى الاستثمار في الخبرات الوطنية من خلال التعاون الدولي والداخلي مع الجامعات ومراكز الأبحاث والشركات لحل المشاكل المختصة بأمن المعلومات ونقل الخبرات وتقديم برامج تعليمية وتثقيفية متميزة ومبدعة تشجع على التخصص في أمن المعلومات وتحذر من المخاطر الأمنية.(وزارة التعليم العالي،٢٠١٢م،ص٢٩).

كما يوجد مركز التميز في المواد الهندسية بجامعة الملك سعود، حيث تعتبر المواد الهندسية من مقومات البنية التحتية لأي صناعة بالعالم، حيث التقدم بصناعة ومعرفة أداء هذه المواد يدفع الحركة الصناعية والعلمية وبالتالي الحركة الاقتصادية.

ويهدف المركز إلى تقديم الدعم والمساعدات التقنية والبحثية الممكنة للجهات والمؤسسات التي تحتاجها داخل وخارج الجامعة، والعمل الجماعي بين العديد من التخصصات الهندسية المختلفة من جهة ودعم الشراكة بين الباحثين والعلماء والجهات الحكومية والخاصة من جهة أخرى لابتكار تقنيات متطورة وخلق بيئة مناسبة لمساعدة الباحثين للتوصل لحلول ابتكاريه لمشاريع معينة، والمساهمة في التعليم والتدريب والتأهيل لقوى عاملة متخصصة ومنافسة.(وزارة التعليم العالي،٢٠١٢م،ص١٦).

كما يوجد مركز التميز في فقه القضايا المعاصرة بجامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث يهتم المركز بالبحث في المسائل المستجدة التي تحتاج إلى بيان حكمها الشرعي، وفق منهج علمي يأخذ بالاعتبار بيان حكمها الشرعي، وفق منهج علمي يأخذ بالاعتبار ظروف الواقعة ومآلاتها، ويولي اهتماماً خاصاً بالقضايا التي تهم المجتمع السعودي، ويقدم المشورة للجهات الحكومية والأهلية من مصارف أو شركات أو مؤسسات صحية أو خدمية او غيرها، ويسهم في تدريب الباحثين ورفع كفاءتهم من خلال ما يقدمه من دورات وحلقات نقاش وورش عمل وندوات.(وزارة التعليم العالي،٢٠١٢م،ص٢٦).

وفي ضوء ما سبق فإن العديد من دول العالم سارعت لإقامة شراكات بين الجامعة والمؤسسات المجتمعية من خلال العديد من الآليات، ومع ذلك يمكن القول أن هناك غرضاً رئيساً واحداً تتمحور حوله الشراكة، وهو تنمية القوى البشرية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى أن الشراكة تعد وسيلة ناجحة لحل العديد من المشكلات وتحقيق أهداف أطراف الشراكة.

من خلال ما تم عرضه في الإطار النظري يمكن استخلاص ما يلي:

- تقوم الشراكة على مبدأ الإلزام والالتزام وليس التطوع والاختيار، وذلك من خلال عقد اتفاق رسمي مكتوب أو شفهي، كما أنها تقوم على تحمل المسئولية

وتحديد الأدوار والمهام المنوطة بكل طرف والالتزام بهذه المسئوليات والأدوار. بينما تقوم المشاركة على مبدأ التطوع والاختيار كما أنها تقوم على تقديم بعض المساعدات والخدمات دون انتظار مقابل لها.

- تقوم فلسفة الشراكة على تبادل المنفعة وتكامل الأدوار، حيث يقوم كل طرف بتقديم إمكاناته وخدماته في مقابل تحقيق أهداف التي يتم الاتفاق عليها عن عقد الشراكة، وقد فسرت نظرية التبادل الاجتماعي هذه الفلسفة.
- تتميز الشراكة بوجود علاقة تعاونية إلتزامية بين طرفين على الأقل، وتوحيد لمميزات كل طرف بمعني استفادة كل طرف من مميزات الطرف الآخر، وجود هدف مشترك بين الأطراف، والإيمان بقيمة العمل الجماعي وتفوقه على العمل الفردي.
- اعتمدت العديد من دول العالم على الشراكة كعامل أساسي لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات، حيث تسهم الشراكة في تضافر جهود المؤسسات في مختلف القطاعات مما يعمل على تعظيم الفائدة للمؤسسات أطراف الشراكة.

عاشراً:الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض لبعض الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة:

أجر عيد(٢٠٠٢م) دراسة حول أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية، من خلال البحث عن إشكالية العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية في مصر وذلك بالتركيز على أربعة محاور تناولت العوامل وراء تنامي علاقة مؤسسات التعليم الجامعي بالمؤسسات الإنتاجية، ومدى فعالية علاقات الجامعات وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية من وجهة نظر القائمين على أمر هذه العلاقة في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، ومحددات ومعوقات وجود علاقات تشارك بين مؤسسات التعليم الجامعي المصري وبعض المؤسسات الإنتاجية، وكيفية التغلب على هذه المعوقات بما يؤدي لزيادة فعالية علاقات التشارك،

وأكدت الدراسة على أهمية تعزيز العلاقة وإعادة النظر في مكانة التعليم العالي ودوره في التنمية، كما دعت إلى أهمية توجيه جهود البحث العلمي لتطوير هذه الشراكة.

وأجرى محمود(٢٠٠٢م) دراسة هدفت إلى التعرف على العوامل وراء تنامي علاقة التعليم الجامعي بالمؤسسات الاجتماعية، وتأثير هذه العلاقة على الطرفين، وضمانات استمرار هذه العلاقة وفعاليتها، والكشف عن مدى فعالية علاقة الجامعات وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية من وجهة نظر القائمين على أمر هذه العلاقات، إضافة إلى الكشف عن محددات ومعوقات وجود هذه العلاقة، وكيف يمكن التغلب عليها، وقد بينت نتائج الدراسة أن من الأسباب التي تحد من الشراكة الفعالة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمي: اكتفاء المؤسسات الإنتاجية والخدمية بما لديها من خبراء لحل مشكلات العمل بها، انشغال الجامعات بأدوارها في التدريس والبحث، ضعف خبرة أعضاء هيئة التدريس بمشكلات العمل في المؤسسة، عدم توفر معلومات عما يمكن للجامعة أن تقدمه من خدمات، انعزال الجامعة عن مجريات الحياة في المجتمع، استعانة الكثير من المؤسسات ببيوت خبرة ومراكز بحث أجنبية. أما فيما يتعلق بأفضل السبل لتوثيق هذه العلاقة، فكانت أهم المقترحات: تكوين مراكز استشارية داخل الجامعة لخدمة مؤسسات الإنتاج والخدمات، تطوير عملية تبادل المعلومات بين الجامعات والمؤسسات، تكوين مراكز لتسويق خدمات التعلم الجامعي، إشراك بعض أساتذة الجامعات في مجالس إدارات المؤسسات الإنتاجية، تبادل الزيارات بين الأساتذة والمعلمين في المؤسسات الإنتاجية والخدمية، إعطاء أولوية للتعاقد مع أساتذة الجامعات عند قيام المؤسسات بأبحاث أو برامج تدريب.

وأجر وولتWalt(٢٠٠٢م) دراسة حول التعاون بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص، وتوصلت الدراسة إلى نتائج، أهمها: أن التعاون بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص لا يسير دائماً بصورة سلسة، كما أكدت على أن إحدى المتغيرات الملفتة للنظر في بيئة البحث خلال العشر سنوات الأخيرة كانت الميل إلى التوسع

الواضح في الروابط بين القطاعين الخاص والعام وأصبح يطلق عليها الشراكة، وأكدت الدراسة على أن هناك عدداً من المؤسسات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية طورت سياسات وإجراءات لتوجيه العاملين في تطوير العلاقات مع القطاع الخاص، كما طورت مؤسسات البحث في المملكة المتحدة صوراً للتعاون مع اتحاد الصناعات البريطانية وذلك بهدف الخروج بموجهات عامة لتحسين الممارسة في الصناعة وفي الجامعات إلى الشراكة من أجل البحث والابتكار لأن تلك الروابط والعلاقات مهمة جداً للتغير التقني وسمة أساسية لمجتمع المعرفة، وأكدت الدراسة في نتائجها على أهمية الموجهات الأساسية للشراكة إذ أصبحت ملزمة في هذا العهد وخصوصاً إذا أرادت الجامعات أن تعي مسؤولياتها حول ضرورة الإدارة الذاتية والحرية الأكاديمية.

وأجرى الشتوي(٢٠٠٥م) دراسة بعنوان "آليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص:دراسة استكشافية لآراء القيادات الأكاديمية بجامعة الملك خالد وقيادات القطاع الخاص بمنطقة عسير"، وهدفت الدراسة إلى تشخيص الأسباب التي أدت إلى ضعف الشراكة، ومعرفة سبل التطوير التي يجب أن تقوم بها الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص لتفعيل الشراكة بينهما. وتوصلت الدراسة إلى نتائج، أهمها: أن من أكثر الأسباب التي أدت إلى ضعف الشراكة ما بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص: الافتقار إلى تخطيط برامج المشاركة، وعدم وضوح الأهداف، وعدم وجود سياسة مكتوبة، والافتقار إلى وجود خطط فعلية تشخص برامج المشاركة، وعزوف بعض قطاعات العمل الخاص عن إسناد مهامها البحثية إلى مراكز البحث بالجامعات، وعدم وجود تشخيص دقيق لاحتياجات كل من الجامعة والقطاع الخاص، وعدم وجود قوانين تلزم القطاع الخاص بالشراكة وجودة المنتج، وغياب المعلومات عن الخدمات التي يمكن أن تقدمها الجامعة للقطاع الخاص والقطاع الخاص للجامعة. وأوصت الدراسة بوضع رؤية بعيدة المدى يشترك في وضعها مجموعة من الخبراء من الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص تركز على القضايا الملحة في

الشراكة في مجالات التعليم التعاوني، والتدريب، وتطوير البرامج والمناهج الدراسية، وتطوير المشروعات البحثية، وإنشاء المراكز والمؤسسات التعليمية المشاركة، وقضايا نقل التقنية وتوطينها، وإيجاد نظم معلومات شاملة بينهما، وإنشاء هيئات مشتركة على مستوى المناطق لتفعيل الشراكة.

وتناولت دراسة الخصاونة(١٤٢٥هـ) آليات الربط بين مؤسسات البحث العلمي وقطاع الإنتاج من خلال عرض تجربة الجمعية العلمية الملكية بالأردن كنموذج، وهي دراسة نظرية تحليلية أكدت على فوائد الربط الوثيق بين مؤسسات البحث والتطوير وقطاعات الإنتاج المختلفة، إذ أن له دور كبير في التنمية الشاملة وأن ذلك ينعكس على الطرفين، ويدعم القدرات التنافسية على المستوى الوطني والدولي، بالإضافة إلى رفع القدرات التقنية لكوادرها البشرية، وتوفير قواعد المعلومات للمنتجين، ودعم البنية التحتية، وزيادة الموارد التمويلية، والتمكن من زيادة القدرات، وتأهيل الكوادر وتوفير التغذية الواجبة لتحديد الأولوية البحثية لدى المؤسسة الجامعية لخدمة وتطوير الإنتاج.

وفي دراسة السلطان(٢٠٠٨م) بعنوان "المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لتفعيل دور الجامعات في الشراكة المجتمعية"، وهدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الشراكة المجتمعية، وتحديد أهم البرامج والخدمات التي يمكن أن تقدمها الجامعات في إطار الشراكة المجتمعية، وتحديد المتطلبات الهيكلية والتنظيمية اللازمة لإقامة آليات شراكة مجتمع فاعلة داخل الجامعات. وقدمت الدراسة عدداً من المقترحات التنظيمية والهيكلة تتمثل في تحديد رسالة الجامعة وأهدافها نحو الشراكة المجتمعية، وإعادة هيكلة بعض الوحدات الجامعية وإنشاء وحدات أخرى. كما تقدم مستلزمات تنظيمية تتصل بمفاهيم الاتصال المجتمعي، وتسويات اتخاذ القرار، والتسويق، والاستطلاع، وتطوير قواعد المعلومات المجتمعية، وإعادة صياغة اللوائح التنظيمية والمالية لتطوير مستوى الشراكة والتعاون.

وأجرى القحطاني(١٤٢٩هـ) دراسة حول آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والاستشارات، وهدفت الدراسة إبراز مبررات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، وإبراز صور ومجالات الشراكة، والتعرف على العلاقة السائدة بين جامعات ومؤسسات القطاع الخاص، وتقديم بعض الآليات المقترحة التي تسهم في تفعيل هذه الشراكة. وكان من نتائج الدراسة ضعف العلاقة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص الأمر الذي يتطلب ضرورة تدعيمها ، وتفعيل دورها في عملية التمويل، ذلك أن العملية الإنتاجية أصبحت تعتمد على قواعد المعرفة والتكنولوجيا التي لا سبيل لتطبيقها إلا من خلال مراكز البحوث العلمية. وأوصت الدراسة بإنشاء معاهد ومراكز لتسويق البحوث العلمية والخدمات الاستشارية للجامعات مع إعطائها إمكانية الاتصال بالقطاعات الإنتاجية بشكل سريع وفعال، إنشاء هيئة لتسويق الاختراعات والابتكارات، أن تؤسس الجامعات هيئات استشارية في مختلف المجالات العلمية كهيئات بديلة عن المؤسسات الأجنبية، بناء نظم معلومات الكترونية تبرز إمكانات الجامعات على مستوى الكليات والأقسام، استضافة وترتيب لقاءات مع بعض المسئولين في القطاع الخاص.

وفي دراسة خليل(٢٠١٣م) بعنوان "تأسيس الشراكات بين الجامعات السودانية ومؤسسات المجتمع خاصة الشركات الخاصة"، وهدفت الدراسة إلى توضيح الدور الهام الذي تقوم به مراكز الابتكارات والأفكار البحثية المتميزة بالجامعات في تحويل الأفكار البحثية المتميزة إلى مشروعات ناجحة مما يمكن الجامعات من تطوير مدخلاتها التعليمية والحصول على مخرجات متطورة تتيح للجامعات تأسيس الشراكات الناجحة بينها وبين مؤسسات المجتمع خاصة الشركات الخاصة، ثم تمكن الجامعات بالتالي من توفير التمويل اللازم لبرامجها العلمية والتدريبية والأكاديمية والبحثية. وتؤكد الدراسة ضمن سياقاتها أن تحويل الأفكار البحثية المتميزة إلى مشروعات ناجحة يحقق عائدات

مجزية للجامعات، فيما تساهم هذه العائدات بدورها مساهمة كبيرة في النهوض باقتصاد البلاد.

وأجرى درادكة ومعايعة (٢٠١٤م) دراسة حول الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، وهدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر هيئة التدريس في جامعة اليرموك، كما هدفت إلى معرفة درجة اختلاف وجهات النظر هذه باختلاف متغيرات الجنس، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، والخبرة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج، أهمها: إن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص كان متوسطاً على جميع مجالات الشراكة بمتوسط حسابي (٣,٣٥)، وبالنسبة لمعوقات تطبيق الشراكة فقد احتلت فقرة "قصور التنظيم التشريعي" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,١٢)، بينما احتلت فقرة "اكتفاء مؤسسات القطاع الخاص بما لديها من خبراء لحل مشكلات العمل بها" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,١١). وأوصت الدراسة بتغيير في الهيكل الإداري بالجامعات والكليات باستحداث وظائف إدارية لربط هذه المؤسسات بالبيئة والمجتمع، وتشجيع الجامعة على إنشاء مراكز استشارية داخل الجامعة لخدمة مؤسسات القطاع الخاص.

ويلاحظ من الدراسات السابقة أنها كانت تجمع بين الجانب النظري التحليلي، والجانب النظري والميداني معاً، وتؤكد هذه الدراسات إجمالاً على الجوانب التالي:

- التأكيد على أهمية تعزيز الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، لما للربط من فوائد تسهم في دعم القدرة التنافسية وخصوصاً في عصر سريع التغيرات.
- أن الاتجاه العالمي وخصوصاً في البيئات الغربية يميل إلى التوسع في دعم استراتيجيات الروابط بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

- تنوع هذه الدراسات من حيث جوانب التركيز والتطبيق، فمنها ما رصد الواقع، ومنها ما ركز على تناول جوانب الشراكة، ومتطلباتها وغيرها.

- أشارت بعض الدراسات وخصوصاً في البيئة السعودية إلى أن الشراكة لا تسير بسلامة وأن هناك أسباب فعلية وواقعية تحد من تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بشكل عام.

- استفادة الدراسة الحالية من هذه الدراسات على اختلافها في تدعيم للإطار النظري، كما أمكن الاستفادة منها في إعداد أداة الدراسة.

إحدى عشر: الإطار الميداني:

١١-١:مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة منالخبراء المتمثلين بأعضاء الفئات التالية:

- أعضاء مجالس [المجلس العلمي للجامعة -عمادة التطوير الجامعي] الجامعات التالية:جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وعددهم (٤٤) عضو، وجامعة الملك سعود وعددهم (٣٠) عضو.
- أعضاء مجلس الشورى[لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي (١١)، لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة (١١)]وعددهم (٢٢) عضو.
- أعضاء مجلس الغرفة التجارية والصناعية في مدينة الرياض، وعددهم (١٨) عضو.وبذلك أصبح المجموع الكلي لمجتمع الدراسة (١١٤) عضو.

جدول رقم (١) عدد أفراد مجتمع الدراسة

الجهة	عدد الأعضاء
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٤٤
جامعة الملك سعود	٣٠
مجلس الشورى	٢٢
مجلس الغرفة التجارية والصناعية	١٨
المجموع	١١٤

المـصدر: احـصاءات المواقـع الإلكترونيـة للجهـات المختـارة، والاتـصال التلفـوني المباشر مع مكاتب عمداء هذه الجهات مباشرة بتاريخ ١-١٢-١٤٣٤هـ.

١١-٢:عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (٦٨) عضو تم اختيارهم بطريقة عشوائية بنسبة ٦٠% من مجتمع الدراسة، وبعد تطبيق الأستبانة على أفراد عينة الدراسة ، استعادت الباحثة (٤١) استبانة فقط من أصل (٦٨) استبانة أي بنسبة ٦٠% من مجموع العينة.

والجداول من رقم (٢) إلى (٤) توضح توزيع ووصف أفراد عينة الدراسة الذين أجابوا على أداة الدراسة من خلال المعلومات الشخصية لهم كما يلي:

الجدول رقم (٢) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للجنس

الجنس	التكرار	النسبة (%)
ذكر	٣٥	٨٥,٤
أنثى	٦	١٤,٦
المجموع	٤١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الذكور من أفراد عينة الدراسة الذين أجابوا على أداة الدراسة بلغت ٨٥,٤%، بينما كانت نسبة الأناث ١٤,٦%.

الجدول رقم (٣) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة (%)
أستاذ	٨	١٩,٥
أستاذ مشارك	١٩	٤٦,٣
أستاذ مساعد	١٤	٣٤,٢
المجموع	٤١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن ٤٦,٣% من أفراد عينة الدراسة الذين أجابوا على أداة الدراسة كانت درجتهم العلمية أستاذ مشارك، يليها من كانت درجتهم العلمية أستاذ مساعد بنسبة ٣٤,٢%، ثم من كانت درجتهم العلمية أستاذ بنسبة ١٩,٥%.

الجدول رقم (٤) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة (%)
أقل من ٦ سنوات	٢	٢,٤
٦-أقل من ١٠ سنوات	٥	١٢,٢
١٠-أقل من ١٥ سنة	١٣	٣١,٧
أكثر من ١٥ سنة	٢١	٥١,٢
المجموع	٤١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن ٥١,٣% من أفراد عينة الدراسة الذين أجابوا على أداة الدراسة كانت خبرتهم الوظيفية أكثر من ١٥ سنة، يليها من تتراوح خبرتهم الوظيفية من ١٠-أقل من ١٥ سنة بنسبة ٣١,٤%، ثم من تتراوح خبرتهم من ٦-أقل من ١٠ سنوات بنسبة ١٢,٢%، بينما حصلت من كانت خبرتهم أقل من ٦ سنوات على أقل نسبة ٢,٤%. وذلك يشير إلى أن لدى ٩٧,٦% من أفراد عينة الدراسة الذين أجابوا على الدراسة خبرة تزيد على ستة سنوات، وهي خبرة كافية في الحكم على الأستبانة.

١١-٣:أداة الدراسة:

تم القيام ببناء استبانة مكونة من أربع أجزاء، وكانت أسئلة الاستبانة مغلقة، وينتهي كل جزء بسؤال مفتوح يتيح للخبراء إضافة ما يرونه مناسباً من عبارات، وتتكون الاستبانة من أربع أجزاء يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (٥) أجزاء ومحاور الاستبانة وعدد العبارات الموجودة بكل جزء ومحور

الجزء	موضوعه		عدد العبارات
الجزء الأول	معلومات أولية		---
الجزء الثاني	معوقات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية		٧
الجزء الثالث	متطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية		٨
الجزء الرابع	الخيارات الأكثر ملائمة للقضايا التالية لتفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية		٤١
	المحور الأول	الفلسفة	٤
	المحور الثاني	الأهداف	٨
	المحور الثالث	التأسيس	٣
	المحور الرابع	البرامج الدراسية	٦
	المحور الخامس	سياسة القبول	٣
	المحور السادس	التنظيم الإداري والأكاديمي	١٣
	المحور السابع	التمويل	٤
المجموع			٥٦

١١-٣-١:صدق الأداة:

استخدمت الدراسة أسلوبين للتحقق من صدق الأداة هما:

١. **الصدق الظاهري:** قامت الباحثة بعرض الاستبانة على مجموعة من المتخصصين في التربية، للاسترشاد بآرائهم حول التعليمات الموجهة للخبراء، وبياناتها الأولية، وانتماء عبارات الاستبانة إلى أجزائها ومحاورها، وجودة صياغة كل عبارة، ومناسبة التدريج للاستبانه، واقتراح ما يرونه مناسباً من عبارات، أو أية توجيهات أخرى. وتم تحليل آراء المحكمين على الاستبانة وعباراتها، وأشارت الآراء إلى إجراء بعض التعديلات عليها تمثلت في الآتي: تعديل صياغة بعض العبارات، حذف بعض العبارات،

كذلك أشار البعض إلى إضافة بعض الكلمات، حذف كلمات أخرى من العبارات بهدف توضيحها.

حيث كانت الاستبانة في صورتها المبدئية مكونة من أربع أجزاء بإجمالي ٦٠ عبارة، وبعد عرضها على المحكمين وإجراء التعديلات كانت الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من أربع أجزاء بإجمالي ٥٦ عبارة. وانتهت آراء المحكمين إلى شبه اتفاق على الاستبانة وعباراتها وتراوحت نسبة الاتفاق بين (٨٠-٩٠%) على أدوات الدراسة وعبارتها بعد إجراء التعديلات المطلوبة.

٢. **صدق الاتساق الداخلي:** بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم تطبيق الدراسة ميدانياً وتم حساب معامل ارتباط بيرسونلمعرفة الصدق الداخلي للأستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الجزء الثاني والثالث ومحاور الجزء الرابع بالدرجة الكلية للجزء أو المحور الذي تنتمي إليه العبارة. وكانت النتائج عند مستوى (٠,٠١).

الجدول رقم (٦) يبين معامل ارتباط بيرسون لكل عبارة من عبارات الجزء الثاني والثالث ومحاور الجزء الرابع من الاستبانة والجزء أو المحور الذي تنتمي إليه

الجزء الثاني		الجزء الثالث		الجزء الرابع					
				المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	**٠,٨٢٢	١	**٠,٥٢٥	١	**٠,٧١١	١	**٠,٥٧٥	١	**٠,٧٠٣
٢	**٠,٨٦٩	٢	**٠,٦٥٩	٢	**٠,٨٦٤	٢	**٠,٧٣٤	٢	**٠,٨٣٣
٣	**٠,٧٨٠	٣	**٠,٦٨٧	٣	**٠,٧١٧	٣	**٠,٧٦٨	٣	**٠,٧٥٤
٤	**٠,٧٤٤	٤	**٠,٧١٤	٤	**٠,٦٣٣	٤	**٠,٨٢٤	–	–
٥	**٠,٤٨٥	٥	**٠,٨١٢	–	–	٥	**٠,٦٧٣	–	–
٦	**٠,٧٩٦	٦	**٠,٨٠٩	–	–	٦	**٠,٧٢٥	–	–

الجزء الثاني		الجزء الثالث		الجزء الرابع					
				المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
٧	**٠,٧٠٩	٧	**٠,٧٧٩	–	–	٧	**٠,٧٢٤	–	–
–	–	٨	**٠,٥٩٨	–	–	٨	**٠,٦٩٦	–	–

الجزء الرابع							
المحور الرابع		المحور الخامس		المحور السادس		المحور السابع	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	**٠,٧٦٤	١	٠,٦٤٦**	١	**٠,٦٣٤	١	**٠,٧١٢
٢	**٠,٦٠٨	٢	*٠,٦٣١	٢	**٠,٦٥٢	٢	**٠,٨١١
٣	**٠,٦٣٧	٣	٠,٥٨٨**	٣	**٠,٦٨٤	٣	**٠,٥٩٤
٤	**٠,٦٩٩	–	–	٤	**٠,٦٢٥	٤	**٠,٥٥٤
٥	**٠,٥٥١	–	–	٥	**٠,٧٢٧	–	–
٦	**٠,٦٥٨	–	–	٦	**٠,٧٦٠	–	–
–	**٠,٧١٢	–	–	٧	**٠,٧٠٠	–	–
–	**٠,٨١١	–	–	٨	**٠,٥٢٣	–	–
–	–	–	–	٩	**٠,٦٤٦	–	–
–	–	–	–	١٠	**٠,٦٢٧	–	–
–	–	–	–	١١	**٠,٥٢٣	–	–

الجزء الرابع							
المحور الرابع		المحور الخامس		المحور السادس		المحور السابع	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
–	–	–	–	١٢	٠,٥,٥٦	–	–
–	–	–	–	١٣	**٠,٧٢٥	–	–

(**)دالة عند ٠,٠١

يتضح من الجدول السابق أن جميع عبارات أجزاء ومحاور الاستبانة ذات علاقة إيجابية، وهي جميعها دالة عند مستوى ٠,٠١، مما يشير إلى أن جميع العبارات صادقة فيما تقيسه وتمثل المحور أو الجزء الذي تنتمي إليه، وتحقق خاصية الصدق الداخلي للاستبانة.

١١-٣-٢:ثبات الأداة:

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ وبينت النتائج أن معامل ثبات الجزء الثاني من الاستبانة بلغ (٠,٨٨) وهو معامل ثبات عالي، بينما بلغ معامل ثبات الجزء الثالث (٠,٨٥) وهو معامل ثبات عالي، وبلغ معامل ثبات المحور الأول بالجزء الرابع (٠,٨٥) وهو معامل ثبات عالي، بينما بلغ معامل ثبات المحور الثاني بالجزء الرابع (٠,٨٢) وهو معامل ثبات عالي، وبلغ معامل ثبات المحور الثالث بالجزء الرابع (٠,٨٧) وهو معامل ثبات عالي، بينما بلغ معامل ثبات المحور الرابع بالجزء الرابع (٠,٨٩) وهو معامل ثبات عالي، وبلغ معامل ثبات المحور الخامس بالجزء الرابع (٠,٨٤) وهو معامل ثبات عالي، بينما بلغ معامل ثبات المحور السادس بالجزء الرابع (٠,٨٦) وهو معامل ثبات عالي، وبلغ معامل ثبات المحور السابع بالجزء الرابع (٠,٨٧) وهو معامل ثبات عالي. يتضح مما سبق أن أجزاء ومحاور الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة. ويوضح الجدول رقم (٧) معاملات الثبات لكل جزء ومحور من أجزاء ومحاور الاستبانة.

الجدول رقم (٧) يبين معاملات ثبات أجزاء ومحاور الاستبانة

الجزء /المحور	معامل الثبات
الجزء الثاني	٠,٨٨
الجزء الثالث	٠,٨٥
الجزء الرابع /المحور الأول	٠,٨٥
المحور الثاني	٠,٨٢
المحور الثالث	٠,٨٧
المحور الرابع	٠,٨٩
المحور الخامس	٠,٨٤
المحور السادس	٠,٨٦
المحور السابع	٠,٨٧

١١-٤:المعالجة الإحصائية:

تم تحليل باستخدام الحزمة الإحصائية (spss)، والأساليب الأحصائية التالية:

- معامل ارتباط بيرسون: لحساب صدق الاستبانة.
- معامل ثبات ألفا كرونباخ: لحساب ثبات الاستبانة.
- الجداول التكرارية: لحساب النسبة المئوية لكل عبارة تحت كل جزء أو محور وترتيبها حسب معدلاتها، ولتحديد درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات استخدام طريقة الأوزان النسبية للمقياس ذو الثلاث درجات.

إثناء عشر:عرض النتائج ومناقشتها:

ما معوقات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب التكرارات والنسب المئوية للاستجابات وكذلك الأوزان النسبية لها، ثم ترتيبها تنازلياً تبعاً للوزن النسبي لها، ثم تبعاً للتكرارات التي جاءت تحت محور موافق في حالة التساوي الأوزان، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (٨) يبين استجابات الخبراء حول معوقات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية

م	العبارة	درجة الموافقة						الوزن النسبي
		كبيرة		متوسطة		ضعيفة		
		ك	%	ك	%	ك	%	
١	استغراق الجامعة في العمل النظري دون الاهتمام بمشكلات المؤسسات الإنتاجية وإجراء بحوث لحلها.	٣٨	٩٢,٧	٢	٤,٩	١	٢,٤	٢,٩
٢	ضعف ثقة المجتمع ومؤسساته في الجامعة ودورها في تلبية متطلبات المجتمع واحتياجاته.	٣٦	٨٧,٨	٤	٩,٨	١	٢,٤	٢,٨٥
٣	ضعف التواصل والاتصال بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج وعدم توافر آليات اتصال منظمة ومتفق عليها.	٣٠	٧٣,٢	١١	٢٦,٨	–	–	٢,٧٣
٤	ثقافة المجتمع التي تقوم على الحلول الجاهزة والمستوردة للمشكلات التي يواجهها.	٢٧	٦٥,٩	١٣	٣١,٧	١	٢,٤	٢,٦٣
٥	نقص الخبراء المتخصصين في مجال الشراكة لإعداد البرامج الدراسية وتقييم البحوث والمشاريع.	٢٤	٥٨,٥	١٥	٣٦,٦	٢	٤,٩	٢,٥٣
٦	نقص المعامل وورش العمل المتخصصة في مجال عمل الشراكة، وكذلك الإمكانات التكنولوجية.	٢٥	٦١	١٠	٢٤,٤	٦	١٤,٦	٢,٤٦
٧	إستغراق اتفاقيات الشراكة وقت طويل في الإجراءات القانونية والروتينية مما يجعل مؤسسات الإنتاج تعزف عن إقامة مثل هذه الشراكات.	٢٢	٥٣,٧	١٢	٢٩,٣	٧	١٧,١	٢,٣٦

يتضح من الجدول رقم (٨) النتائج التالية:

- وافق الخبراء على جميع عبارات معوقات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية بوزن نسبي يتراوح بين (٢,٣٦–٢,٩).
- كانت أعلى عبارات معوقات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من حيث الوزن النسبي (٢,٩) وتتمثل في استغراق الجامعة في الدراسة النظرية دون الاهتمام بمشكلات المؤسسات الإنتاجية وإجراء البحوث لحلها. وهذه النتائج تختلف عن دراسة شتوي(٢٠٠٥م) التي توصلت إلى أن أعلى عبارات أسباب ضعف الشراكة بين المؤسسات الجامعية ومؤسسات القطاع الخاص من حيث الوزن النسبي (٢,٨٠) تتمثل في الافتقار إلى تخطيط برامج المشاركة. ودراسة درادكة ومعايعة(٢٠١٤م) التي توصلت إلى أن أعلى عبارات معوقات تطبيق الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص من حيث الوزن النسبي (٤,١٢) تتمثل في قصور التنظيم التشريعي.
- كانت أقل العبارات من حيث الوزن النسبي (٢,٣٦) وتتمثل في استغراق اتفاقات الشراكة وقت طويل في الإجراءات القانونية والروتينية مما يجعل مؤسسات الإنتاج تعزف عن إقامة مثل هذه الشراكات.
- أخذت معظم العبارات وزن نسبي يتراوح بين (٢,٤٦–٢,٨٥) وتتمثل في ضعف ثقة المجتمع ومؤسساته في الجامعة ودورها في تلبية متطلبات المجتمع واحتياجاته، ضعف التواصل والاتصال بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج وعدم توافر آليات اتصال منظمة ومتفق عليها، ثقافة المجتمع التي تقوم على الحلول الجاهزة والمستوردة للمشكلات التي يواجهها، نقص الخبراء المتخصصين في مجال الشراكة لإعداد البرامج الدراسية وتقييم البحوث والمشاريع، نقص المعامل وورش العمل المتخصصة في مجال عمل الشراكة، وكذلك الإمكانات التكنولوجية.
- يؤكد الخبراء في مجال التعليم الجامعي والمؤسسات الإنتاجية بأنه توجد العديد من المعوقات التي من الممكن أن تعوق نجاح الشراكة بين الجامعة

والمؤسسات الإنتاجية ومن أهمها، تعميق الفجوة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بسبب استغراق الجامعة في العمل النظري دون الاهتمام بمشكلات المجتمع ومؤسساته والعمل على حلها، مما أدي إلى ضعف ثقة المجتمع ومؤسساته في الجامعة ودروها في تلبية متطلبات المجتمع واحتياجاته، وكذلك ضعف التواصل والاتصال بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، واستغراق اتفاقيات الشراكة وقت طويل مما يجعل المؤسسات الإنتاجية تعزف عن إقامة مثل هذه الشراكات، وهذه النتائج تتفق مع دراسة محمود(٢٠٠٢م) والتي توصلت إلى أن من أهم الأسباب التي تحد من الشراكة الفعالة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية انشغال الجامعات بأدوارها في التدريس والبحث، وعدم توافر آليات اتصال منظمة ومتفق عليها بين الجامعة ومؤسسات المجتمع ، ودراسة شتوي(٢٠٠٥م) التي توصلت إلى أن من أكثر الأسباب التي أدت إلى ضعف الشراكة بين المؤسسات الجامعية ومؤسسات القطاع الخاص ضعف الرغبة لدى الطرفين وعدم اقتناعهما ببعض، واقتصار الجامعة على تأدية الدور التدريسي وإغفال الأدوار الأخرى.

ما متطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب التكرارات والنسب المئوية للاستجابات وكذلك الأوزان النسبية لها، ثم ترتيبها تنازلياً تبعاً للوزن النسبي لها، ثم تبعاً للتكرارات التي جاءت تحت محور موافق في حالة التساوي الأوزان، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (٩) يبين استجابات الخبراء حول متطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية

م	العبارة	درجة الموافقة						الوزن النسبي
		كبيرة		متوسطة		ضعيفة		
		ك	%	ك	%	ك	%	
١	تبادل الزيارات بين الأساتذة والخبراء في المؤسسات الإنتاجية والجامعات.	٤١	١٠٠	–	–	–	–	٣
٢	إنشاء شبكة للاتصالات بين أطراف الشراكة .	٣٤	٨٢,٩	٧	١٧,١	–	–	٢,٨٢
٣	عرض بعض التجارب والنماذج العالمية الناجحة في مجال الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية والاستفادة منها.	٣٣	٨٠,٥	٨	١٩,٥	–	–	٢,٨٠
٤	إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لإقامة شراكات مع مؤسسات الإنتاج والتي تكفل لها الدعم القانوني.	٣٢	٧٨	٩	٢٢	–	–	٢,٧٨
٥	نشر ثقافة الشراكة وأهميتها بالنسبة لمؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية على حد سواء، ودورها في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.	٣١	٧٥,٦	١٠	٢٤,٤	–	–	٢,٧٥
٦	إجراء دراسات لتحديد الاحتياجات التعليمية والتدريبية والبحثية لمؤسسات الإنتاج.	٣٠	٧٣,٢	١١	٢٦,٨	–	–	٢,٧٣
٧	عمل كتيبات للإعلان عن إمكانات الجامعة وقدرتها على تلبية احتياجات المؤسسات الإنتاجية، مما يعيد الثقة بالجامعة.	٢٧	٦٥,٩	١٤	٣٤,١	–	–	٢,٦٥
٨	إقامة موقع للشراكة على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) يتمكن من خلاله الدارسين الالتحاق والحصول على البرامج التعليمية والتدريبية.	٢٦	٦٣,٤	١٥	٣٦,٦	–	–	٢,٦٣

يتضح من الجدول رقم (٩) النتائج التالية:

- وافق الخبراء على جميع عبارات متطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية بوزن نسبي يتراوح بين (٢,٦٣-٣).
- كانت أعلى العبارات من حيث الوزن النسبي (٢,٧٥-٣) وتتمثل في تبادل الزيارات بين الأساتذة والخبراء في المؤسسات الإنتاجية والجامعات.
- وكانت أقل العبارات من حيث الوزن النسبي (٢,٦٣) وتتمثل في إقامة موقع للشراكة على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) يتمكن من خلاله الدارسين الالتحاق والحصول على البرامج التعليمية والتدريبية.
- أخذت معظم العبارات وزن نسبي يتراوح بين (٢,٦٥-٢,٨٢) وتتمثل في إنشاء شبكة للاتصالات بين أطراف الشراكة، وعرض بعض التجارب والنماذج العالمية الناجحة في مجال الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية والاستفادة منها، وإصدار القوانين والتشريعات اللازمة لإقامة شراكات مع مؤسسات الإنتاج والتي تكفل لها الدعم القانوني، ونشر ثقافة الشراكة وأهميتها بالنسبة لمؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية على حد سواء، ودورها في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، وإجراء دراسات لتحديد الاحتياجات التعليمية والتدريبية والبحثية لمؤسسات الإنتاج، وعمل كتيبات للإعلان عن إمكانات الجامعة وقدرتها على تلبية احتياجات المؤسسات الإنتاجية، مما يعيد الثقة بالجامعة. وهذه النتائج تتفق مع دراسة رضوان(٢٠١٣) في أن أعلى عبارات محور الشراكة مع المجتمع المحلي نشر مفاهيم الشراكة والمسؤولية في المجتمع المحلي حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٧٥)، وتختلف مع دراسة رضوان(٢٠١٣م) في أن أقل عبارات محور الشراكة مع المجتمع المحلي استثمار الإعلام والفعاليات في دعم الشراكة مع المجتمع، وفي كافة الأعمال والنشاطات البحثية حيث يرى ٦٨,٢% من أفراد عينة الدراسة أن الجامعات لا تحتاج للإعلام عن نشاطها، فهل لأنها جامعات ترتبط بالمجتمع المحلي ومن ثم قريبه منه ولا تحتاج لمن يعلن عنها، أم أن هناك نظره سلبية للإعلام.

- يؤكد الخبراء في مجال التعليم الجامعي والمؤسسات الإنتاجية بأن نجاح الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية يتطلب القيام بتبادل الزيارات الميدانية والعملية بين أساتذة الجامعات والخبراء في المؤسسات الإنتاجية، وإنشاء شبكة للاتصالات بين أطراف الشراكة، وعرض بعض التجارب الناجحة والنماذج العالمية الناجحة في مجال الشراكة بحيث يمكن الاستفادة منها، وكذلك إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لإقامة شراكات ناجحة، ونشر ثقافة الشراكة وأهميتها بالنسبة لمؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية ودورها في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وإجراء دراسات لتحديد الاحتياجات التعليمية والتدريبية والبحثية لمؤسسات الإنتاج، وعمل كتيبات للإعلان عن إمكانات الجامعة وقدرتها على تلبية احتياجات المؤسسات الإنتاجية، مما يعيد الثقة بالجامعة. وهذه النتائج تتفق مع دراسة درادكة ومعايعة(٢٠١٤م) ودراسة السلطان (٢٠٠٨م) ودراسة الشتوي(٢٠٠٥م) التي توصلت إلى أن من أهم سبل التطوير التي يجب أن تقوم بها المؤسسة الجامعية لتفعيل الشراكة بينها وبين مؤسسات القطاع الخاص الاهتمام بأساليب الاستفادة من شبكة الإنترنت وتطبيقاتها التعليمية والإنتاجية، واستضافة وترتيب لقاءات في الجامعة مع بعض المسؤولين من القطاع الخاص، ودعوة بعض المتخصصين في القطاع الخاص لحضور الاجتماعات الدورية للأقسام التخصصية، والإعلان عن الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص وتهيئة الإعلام لها وتوثيقها، وحصر التجارب الناجحة التي خاضتها الدول الأخرى عن الشراكة، ودراسة القحطاني (١٤٢٩هـ) والتي أكدت على أن من أسباب ضعف الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص قلة البرامج الإعلامية التي تسعى إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات والبيئة الخارجية وأوصت ببناء نظم معلومات إلكترونية تبرز إمكانات المؤسسة الجامعية على مستوى الأقسام.

مـا الخيـارات الأكثـر ملائمـة للقـضايا التاليـة لتفعيـل الـشراكة بـين الجامعـة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء؟

للإجابـة عـن هـذا الـسؤال، تـم حـساب التكـرارات والنـسب المئويـة للاسـتجابات وكذلك الأوزان النسبية لها، ثم ترتيبها تنازلياً تبعاً للوزن النسبي لها، ثم تبعاً للتكرارات التي جاءت تحت محور موافق في حالة التساوي الأوزان، كما يلي:

- **المحور الأول:الفلسفة:**

الجدول رقم (١٠) يبين استجابات الخبراء حول الفلسفة

م	العبارة	درجة الموافقة						الوزن النسبي
		كبيرة		متوسطة		ضعيفة		
		ك	%	ك	%	ك	%	
١	التنمية المهنية المستدامة لأفراد مؤسسات الشراكة من خلال تطوير معارفهم وخبراتهم.	٤١	١٠٠	–	–	–	–	٣
٢	حل مشكلات مؤسسات الإنتاج والإسهام في تطويرها وتحديثها من خلال إجراء البحوث.	٤١	١٠٠	–	–	–	–	٣
٣	التعليم الذاتي والمستمر مدى الحياة لأفراد مؤسسات الشراكة.	٣٦	٨٧,٨	٥	١٢,٢	–	–	٢,٨٧
٤	تنمية الأفكار الإبداعية التي لها مردود اقتصادي على المجتمع وتشجيعها من خلال احتضانها وتحويلها من طور الفكر إلى طور التنفيذ.	٣٣	٨٠,٥	٨	١٩,٥	–	–	٢,٨٠

يتضح من الجدول رقم (١٠) النتائج التالية:

- وافق الخبراء على جميع عبارات المحور الأول (الفلسفة) بوزن نسبي يتراوح بين (٢,٨٠–٣).

- كانت أعلى العبارات من حيث الوزن النسبي (٢,٨٠–٣)، وتتمثل في تحقيق مبدأ التنمية المهنية المستدامة لأفراد مؤسسات الشراكة من خلال تطوير معارفهم وخبراتهم، وكذلك حل مشكلات مؤسسات الإنتاج والإسهام في تطويرها وتحديثها من خلال إجراء البحوث، وتحقيق مبدأ التعلم الذاتي والمستمر مدي الحياة لأفراد مؤسسات الشراكة، وكذلك تنمية الأفكار الإبداعية التي لها مردود اقتصادي على المجتمع وتشجيعها من خلال احتضانها وتحويلها من طور الفكر إلى طور التنفيذ.
- يلاحظ أن جميع العبارات أخذت وزن نسبي مرتفع مما يؤكد علي موافقة معظم أفراد المجتمع على الفلسفة المقترحة، وبالتالي فإن الخبراء يرون أن الفلسفة المقترحة تنطلق من تحقيق مبدأ التنمية المهنية المستدامة، ومبدأ التعلم الذاتي والمستمر مدي الحياة، ومبدأ تنمية الأفكار الإبداعية، ومبدأ حل مشكلات المجتمع والإسهام في تطويره وتحديثه وذلك بنسبة إجماع تتراوح بين (٨٠,٥–١٠٠) وبوزن نسبي يتراوح بين (٢,٨٠–٣). وهذه النتائج تتفق مع دراسة وولتWalt(٢٠٠٢م) والتي توصلت إلى أن إحدى المتغيرات الملفتة للنظر في بيئة البحث خلال العشر سنوات الأخيرة كانت الميل إلى التوسع الواضح في الروابط بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص وأصبح يطلق عليها الشراكة، وذلك بهدف الخروج بموجهات عامة لتحسين الممارسة في الصناعة وفي الجامعات إلى الشراكة من أجل البحث والابتكار لأن تلك الروابط والعلاقات مهمة جداً للتغير التقني وسمة أساسية لمجتمع المعرفة، وأكدت الدراسة في نتائجها على أهمية الموجهات الأساسية للشراكة إذ أصبحت ملزمة في هذا العهد وخصوصاً إذا أرادت الجامعات أن تعي مسؤولياتها حول ضرورة الإدارة الذاتية والحرية الأكاديمية، ودراسة الخصاونة(١٤٢٥هـ) التي أكدت على فوائد الربط الوثيق بين مؤسسات البحث والتطوير وقطاعات الإنتاج المختلفة، إذ أن له دور كبير في التنمية الشاملة وحل مشكلات المجتمع وأن ذلك ينعكس على الطرفين.

- **المحور الثاني:الأهداف:**

الجدول رقم (١١) يبين استجابات الخبراء حول الأهداف

م	العبارة	درجة الموافقة						الوزن النسبي
		كبيرة		متوسطة		ضعيفة		
		ك	%	ك	%	ك	%	
١	تحويل الابتكارات والاختراعات إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق.	٣٨	٩٢,٧	١	٢,٤	٢	٤,٩	٢,٨٧
٢	توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لأصحاب الابتكارات والأفكار داخل هذه المؤسسات.	٣٨	٩٢,٧	–	–	٣	٧,٣	٢,٨٥
٣	إعداد القوي البشرية للحصول على الدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا وفق احتياجات مؤسسات الإنتاج ومتطلبات سوق العمل.	٣٥	٨٥,٤	٦	١٤,٦	–	–	٢,٨٥
٤	عمل شراكات تعاون مع المؤسسات الإنتاجية الأخرى المحلية والوطنية والعالمية.	٣٤	٨٢,٩	٧	١٧,١	–	–	٢,٨٢
٥	تقديم الاستشارات التي من شأنها توفير بيئة لنمو الأفكار والمشاريع.	٣١	٧٥,٦	١٠	٢٤,٤	–	–	٢,٧٥
٦	تشجيع النمو الشخصي والمهني المستمر للعاملين والموظفين بمؤسسات الشراكة من خلال برامج تدريبية متنوعة.	٣٠	٧٣,٢	١١	٢٦,٨	–	–	٢,٧٣
٧	تكوين مشروعات صغيرة تسهم في توفير البنية التحتية من الصناعات المغذية للمشاريع الكبيرة.	٢٧	٦٥,٩	١٤	٣٤,١	–	–	٢,٦٥
٨	توفير آليات لتسويق أنشطة التصور ومنتجاتها من البحوث والبرامج التدريبية.	٢٧	٦٥,٩	١١	٢٦,٨	٣	٧,٣	٢,٥٨

يتضح من الجدول رقم (١١) النتائج التالية:

- وافق الخبراء على جميع عبارات المحور الثاني (الأهداف) بوزن نسبي يتروح بين (٢,٥٨–٢,٨٧).

- كانت أعلى العبارات من حيث الوزن النسبي (٢,٨٧) وتتمثل في السعي نحو تحويل الابتكارات والاختراعات إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق.
- وكانت أقل العبارات من حيث الوزن النسبي (٢,٨٥) وتتمثل في السعي نحو توفير آليات لتسويق أنشطة التصور ومنتجاتها من البحوث والبرامج التدريبية.
- أخذت معظم العبارات وزن نسبي يتراوح بين (٢,٦٥–٢,٨٥) وتتمثل في السعي نحو توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لأصحاب الابتكارات والأفكار داخل المؤسسات، وإعداد القوي البشرية للحصول على الدرجة الجامعية الأولي والدراسات العليا وفق احتياجات مؤسسات الإنتاج ومتطلبات سوق العمل، وعمل شراكات تعاون مع المؤسسات الإنتاجية الأخرى المحلية والوطنية والعالمية، وتقديم الاستشارات التي من شأنها توفير بيئة لنمو الأفكار والمشاريع، وتشجيع النمو الشخصي والمهني المستمر للعاملين والموظفين بمؤسسات الشراكة من خلال برامج تدريبية متنوعة، وتكوين مشروعات صغيرة تسهم في توفير البنية التحتية من الصناعات المغذية للمشاريع الكبيرة.
- يلاحظ أن جميع العبارات أخذت وزن نسبي مرتفع مما يؤكد على موافقة معظم أفراد المجتمع على الأهداف المقترحة، وبالتالي فإن الخبراء يرون أن الأهداف تقوم على السعي نحو إحتضان الأفكار ورعايتها، وتوفير التمويل اللازم لذلك، وكذلك عمل شراكات بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية المشابه، وتقديم الاستشارات العلمية والفنية، وتشجيع النمو الشخصي والمهني للعاملين في مؤسسات الشراكة وذلك بنسبة إجماع تتراوح بين (٦٥,٩–٩٢,٧) وبوزن نسبي يتراوح بين (٢,٥٨–٢,٨٧).وهذه النتائج تتفق مع دراسة القحطاني (١٤٢٩هـ) والتي توصلت إلى ضعف العلاقة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص الأمر الذي يتطلب ضرورة تدعيمها، وتفعيل دورها في عملية التمويل.

- **المحور الثالث:التأسيس والإنشاء:**

الجدول رقم (١٢) يبين استجابات الخبراء حول التأسيس والإنشاء

م	العبارة	درجة الموافقة						الوزن النسبي
		كبيرة		متوسطة		ضعيفة		
		ك	%	ك	%	ك	%	
١	تنشأ داخل المؤسسات الإنتاجية وتتبعها إدارياً، وتستفيد من الإمكانات المادية والمالية لهذه المؤسسات، وتتولى إقامة شراكات مع الجامعات المختلفة.	٣١	٧٥,٦	٥	١٢,٢	٥	١٢,٢	٢,٦٣
٢	تنشأ داخل الحرم الجامعي وتتبعها إدارياً وتستفيد بالإمكانات المادية والبشرية بالجامعة، وتتولي إقامة الشراكات مع المؤسسات الإنتاجية المختلفة.	١٦	٣٩	٥	١٢,٢	٢٠	٤٨,٨	١,٩
٣	تنشأ مستقلة بالاتفاق بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج لتنظيم تبعيتها بما يحقق أهداف الشراكة بين الجهتين.	١١	٢٦,٦	٧	١٧,١	٢٣	٥٦,١	١,٧

يتضح من الجدول رقم (١٢) النتائج التالية:

- وافق الخبراء على جميع عبارات المحور الثالث (التأسيس والإنشاء) بوزن نسبي يتراوح بين (١,٧–٢,٦٣).
- كانت أعلى العبارات من حيث الوزن النسبي (٢,٦٣) وتتمثل في إنشاء وحدة أو إدارة أو هيئة داخل المؤسسات الإنتاجية تتبعها إدارياً، وتستفيد من الإمكانات المادية والمالية لهذه المؤسسات، وتتولي إقامة شراكات مع الجامعات المختلفة. وهذه النتائج تختلف مع دراسة محمود (٢٠٠٢م) التي أوصت بتكوين مراكز استشارية داخل الجامعة لخدمة مؤسسات الإنتاج والخدمات، وتكوين مراكز لتسويق خدمات التعلم الجامعي، ودراسة درادكة ومعايعة (٢٠١٤م) التي أوصت بتشجيع الجامعة على إنشاء مراكز استشارية داخل الجامعة لخدمة مؤسسات القطاع الخاص.

- جاءت العبارة التي تتمثل في إنشاء وحدة أو إدارة أو هيئة داخل الحرم الجامعي تتبعها إدارياً وتستفيد بالإمكانات المادية والبشرية بالجامعة، وتتولي إقامة الشراكات مع المؤسسات الإنتاجية المختلفة وذلك بوزن نسبي (١,٩).
- كانت أقل العبارات من حيث الوزن النسبي (١,٧) وتتمثل في إنشاء وحدة أو إدارة أو هيئة مستقلة بالاتفاق بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج لتنظيم تبعيتها بما يحقق أهداف الشراكة بين الجهتين.
- يلاحظ أن الخبراء أجمعوا بنسبة تتراوح بين (٧٥,٦%) أن يتم إنشاء الوحدة داخل المؤسسات الإنتاجية مستفيدة بالإمكانات المادية المتاحة لها، ويمكن تفسير ذلك أن الخبراء يرون أن نجاح الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية يتطلب احتضان أحدي المؤسسات الجامعية أو الإنتاجية لموضوع الشراكة من خلال إنشاء هذه الوحدة أو الإدارة أو الهيئة داخل المؤسسات الإنتاجية مما يوفر لها مقومات النجاح والاستمرارية، كما أن الجامعة لديها الراغبة نحو إقامة شراكة مع المؤسسات الإنتاجية، ومن ثم فإن إنشاء هذه الوحدة داخل المؤسسات الإنتاجية يعتبر نقطة البداية نحو تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، ومن ثم فإن درجة الموافقة على إنشاء وحدة مستقلة كانت منخفضة وذلك بنسبة (٢٦,٦) حيث أن هذه الخطوة خطوة لاحقة بعد إنشاء وحدات داخل المؤسسات الإنتاجية والجامعية.

- **المحور الرابع:البرامج الدراسية:**

الجدول رقم (١٣) يبين استجابات الخبراء حول البرامج الدراسية

م	العبارة	درجة الموافقة						الوزن النسبي
		كبيرة		متوسطة		ضعيفة		
		ك	%	ك	%	ك	%	
١	برامج تدريبية تأهيلية لا تمنح درجة علمية، ويتم تقديمها في المجالات التي تحددها جهات الشراكة (الجامعة والمؤسسات الإنتاجية) وتشمل: • برامج التنمية المهنية.	٣٩	٩٥,١	١	٢,٤	١	٢,٤	٢,٩٢
٢	• برامج التعليم المستمر.	٣٩	٩٥,١	١	٢,٤	١	٢,٤	٢,٩٢
٣	• برامج التدريب التحويلي.	٣٩	٩٥,١	١	٢,٤	١	٢,٤	٢,٩٢
٤	برامج لتبني ورعاية الأفكار والمشاريع الابتكارية وتتمثل في خدمات فنية وعلمية واستشارية وقانونية وتسويقية ومادية.	٣٧	٩٠,٢	٢	٤,٩	٢	٤,٩	٢,٨٥
٥	برامج لتشجيع الباحثين والعلماء والخبراء للقيام بالبحوث العلمية التطبيقية والأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.	٣٣	٨٠,٥	٨	١٩,٥	–	–	٢,٨٠
٦	يتم تقديم البرامج السابقة باستخدام صيغ مختلفة للتعليم والتدريب (التعليم الالكتروني– التعليم والتدريب عن بعد– ....إلخ).	٣٧	٩٠,٢	٤	٩,٨	–	–	٢,٧٨
٧	برامج الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس).	٢٤	٥٨,٥	١٥	٣٦,٦	٢	٤,٩	٢,٥٣
٨	برامج الدراسات العليا: وتشمل الحصول على الدبلوم والماجستير والدكتوراه.	٢٣	٥٦,١	١٤	٣٤,١	٤	٩,٨	٢,٤٦

يتضح من الجدول رقم (١٣) النتائج التالية:

- وافق الخبراء على جميع عبارات المحور الرابع (البرامج الدراسية) بوزن نسبي يتراوح بين (٢,٤٦–٢,٩٢).
- كانت أعلى العبارات من حيث الوزن النسبي (٢,٩٢) وتتمثل في تقديم برامج تدريبية تأهيلية لا تمنح درجة علمية، ويتم تقديمها في المجالات التي تحددها جهات الشراكة (الجامعة والمؤسسات الإنتاجية) وتشمل: برامج التنمية المهنية، وبرامج التعليم المستمر، وبرامج التدريب التحويلي.
- كانت أقل العبارات من حيث الوزن النسبي (٢,٤٦) وتتمثل في برامج الدراسات العليا: وتشمل الحصول على الدبلوم والماجستير والدكتوراه.
- أخذت معظم العبارات وزن نسبي يتراوح بين (٢,٥٣–٢,٨٥) وتتمثل في تقديم برامج لتبني ورعاية الأفكار والمشاريع الابتكارية وتتمثل في خدمات فنية وعلمية واستشارية وقانونية وتسويقية ومادية، وتقديم برامج لتشجيع الباحثين والعلماء والخبراء للقيام بالبحوث العلمية التطبيقية والأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، استخدام صيغ مختلفة للتعليم والتدريب (التعليم الإلكتروني–التعليم والتدريب عن بعد في تقديم البرامج الدراسية، وتأتي عبارة تقديم برامج الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) في النهاية بوزن نسبي (٢,٥٣).
- يؤكد الخبراء في مجال التعليم الجامعي والمؤسسات الإنتاجية بأن الشراكة بينهما يجب أن تبدأ أولاً بتقديم برامج تدريبية تأهيلية لرفع المستوى المهني والشخصي للعاملين، بما يمكنهم من مواكبة مستحدثات العصر ومتغيرات سوق العمل، ثم بعد ذلك القيام بتقديم برامج لتبني ورعاية المبدعين والموهوبين من أصحاب الأفكار والمشاريع التي لها مردود اقتصادي كبير، وتكون نواة لمشاريع كبيرة، وكذلك تقديم برامج لتشجيع الأبحاث العلمية التي تسهم في تطوير وتحديث المؤسسات الإنتاجية، وتعمل على حل مشكلاتها، وزيادة إنتاجيتها وتقليل تكلفة الإنتاج، ويرى الخبراء أنه يمكن بعد ذلك تقديم برامج للحصول على الدرجة الجامعية الأولي والدراسات العليا،

وذلك بعد أن تكون الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية أصبحت أكثر قوة ومن ثم يمكن تقديم برامج لمنح درجات علمية مثل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.

- **المحور الخامس:سياسة القبول:**

الجدول رقم (١٤) يبين استجابات الخبراء حول سياسة القبول

م	العبارة	درجة الموافقة						الوزن النسبي
		كبيرة		متوسطة		ضعيفة		
		ك	%	ك	%	ك	%	
١	يتم القبول بشكل مفتوح كلياً للعاملين في مؤسسات الإنتاج المختلفة ، وأيضاً لغير العاملين الراغبين في الحصول على هذه البرامج.	٣٢	٧٨	٧	١٧,١	٢	٤,٩	٢,٧٣
٢	يتم القبول بشكل مفتوح جزئياً للعاملين في مؤسسات الإنتاج المشابه لمؤسسات الشراكة وذلك في بعض البرامج التي يتم تقديمها.	٤	٩,٨	٣٧	٩٠,٢	–	–	٢,١
٣	يتم القبول للعاملين والموظفين بمؤسسات الشراكة فقط.	٩	٢٢	٧	١٧,١	٢٥	٦١	١,٦

يتضح من الجدول رقم (١٤) النتائج التالية:

- كانت أعلى العبارات من حيث الوزن النسبي (٢,٦٣) وتتمثل في القبول بشكل مفتوح كلياً للعاملين في مؤسسات الإنتاج المختلفة، وأيضاً لغير العاملين الراغبين في الحصول على هذه البرامج.
- كانت أقل العبارات من حيث الوزن النسبي (١,٦) وتتمثل في القبول للعاملين والموظفين بمؤسسات الشراكة فقط.

- بينما جاءت عبارة القبول بشكل مفتوح جزئياً للعاملين في مؤسسات الإنتاج المشابه لمؤسسات الشراكة وذلك في بعض البرامج التي يتم تقديمها بوزن نسبي (٢,١).

- يلاحظ من ذلك أن الخبراء يرون أن سياسة القبول تعتمد على القبول المفتوح بشكل كلي لجميع أفراد المجتمع العاملين في المؤسسات المشابه لمؤسسات الشراكة أو غير العاملين، وذلك إنطلاقاً من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والتعليم المستمر للجميع، وذلك بنسبة إجماع تصل إلي ٧٨%.

- **المحور السادس: البنية التنظيمية:**

الجدول رقم (١٥) يبين استجابات الخبراء حول البنية التنظيمية

م	العبارة	درجة الموافقة						الوزن النسبي
		كبيرة		متوسطة		ضعيفة		
		ك	%	ك	%	ك	%	
١	يفضل تخصيص نسبة ١٠% للشخصيات لعامة والمهنية بمجال الشراكة في جميع الأحوال.	٣٤	٨٢,٩	٥	١٢,٣	٢	٤,٩	٢,٧٨
٢	يتكون مجلس الإدارة (الأمناء) من أعضاء الجامعة والمؤسسات الإنتاجية وذلك بالنسب التالي: أ)٥٠%جامعة و٥٠% مؤسسات إنتاجية في جميع الأحوال.	٣٣	٨٠,٥	٧	١٧,١	١	٢,٤	٢,٧٨
٣	ب)٦٠% جامعة و٤٠% مؤسسات إنتاجية في حال تبعيتها للجامعة.	١٨	٤٣,٩	١٥	٣٦,٦	٨	١٩,٥	٢,٢٤
٤	ج) ٤٠%جامعة و٦٠% مؤسسات إنتاجية في حال تبعيتها للمؤسسات الإنتاجية.	١٥	٣٦,٦	١٨	٤٣,٩	٨	١٩,٥	٢,١٧
٥	تتكون الهيئة الأكاديمية والإدارية من: أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعات ومراكز البحوث العلمية وذلك من خلال:	٢٣	٥٦,١	١٠	٢٤,٤	٨	١٩,٥	٢٣,٦

م	العبارة	درجة الموافقة						الوزن النسبي
		كبيرة		متوسطة		ضعيفة		
		ك	%	ك	%	ك	%	
	أ)ندب كلي.							
٦	ب)ندب جزئي.	١٧	٤١,٥	١٦	٣٩	٨	١٩,٥	٢,٢٢
٧	ح)تعيين بشكل دائم.	٢٣	٥٦,١	١	٢,٤	١٧	٤١,٥	٢,١٥
٨	الخبراء والمتخصصين والفنيين بالمؤسسات الإنتاجية وذلك من خلال: أ)ندب كلي.	١٩	٤٦,٣	١٠	٢٤,٤	١٢	٢٩,٣	٢,١٧
٩	ب)ندب جزئي.	٢٣	٥٦,١	١٠	٢٤,٤	٨	١٩,٥	٢,٣٦
١٠	ج)تعيين بشكل دائم.	٢٠	٤٨,٨	٦	١٤,٦	١٥	٣٦,٦	٢,١٢
١١	الاستشاريين والخبراء في المجالات المختلفة من مؤسسات المجتمع وذلك من خلال: أ)ندب كلي.	٢٥	٦١	٦	١٤,٦	١٠	٢٤,٤	٢,٣٦
١٢	ب)ندب جزئي.	٢٣	٥٦,١	٦	١٤,٦	١٢	٢٩,٣	٢,٢٦
١٣	ج)تعيين بشكل دائم.	١٧	٤١,٥	٧	١٧,١	١٧	٤١,٥	٢

يتضح من الجدول رقم (١٥) النتائج التالية:

- كانت أعلى العبارات من حيث الوزن النسبي (٢,٧٨) بالنسبة لتكوين مجلس الإدارة، وتتمثل في تخصيص نسبة ١٠% من مجلس الإدارة للشخصيات العامة والمهتمة بمجال الشراكة في جميع الأحوال، وكذلك يتكون مجلس الإدارة أو الأمناء من أعضاء الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بنسبة ٥٠% من الجامعة و٥٠% من المؤسسات الإنتاجية في جميع الأحوال.
- كانت أعلى العبارات من حيث الوزن النسبي (٢,٣٦) بالنسبة لتكوين الهيئة الإدارية والأكاديمية، وتتمثل في أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعات ومراكز البحوث العلمية وذلك من خلال ندب كلي، الخبراء والمتخصصين والفنيين بالمؤسسات

الإنتاجية وذلك من خلال ندب جزئي، الاستشارات والخبراء في المجالات المختلفة من مؤسسات المجتمع وذلك من خلال ندب كلي.

- يرى الخبراء أن التنظيم الإداري يتكون من مجلس إدارة يخصص نسبة ١٠% من الشخصيات العامة والمهتمة بمجال الشراكة، ويتكون باقي المجلس مناصفة بين أطراف الشراكة، كما يتم انتداب أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعات ومراكز البحوث العلمية، وكذلك الاستشاريين والخبراء في المجالات المختلفة من مؤسسات المجتمع وذلك من خلال ندب كلي، أو جزئي أو تعيينهم بشكل دائم، بالإضافة إلى انتداب الخبراء والمتخصصين والفنيين بالمؤسسات الإنتاجية بشكل جزئي.

- **المحور السابع:مصادر التمويل:**

الجدول رقم (١٦) يبين استجابات الخبراء حول مصادر التمويل

م	العبارة	درجة الموافقة						الوزن النسبي
		كبيرة		متوسطة		ضعيفة		
		ك	%	ك	%	ك	%	
١	الاستفادة من الإمكانات البشرية والمعامل والتجهيزات والمعدات الموجودة بكل من الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.	٤١	١٠٠	–	–	–	–	٣
٢	تعتمد هذه الوحدة أو الإدارة على التمويل الذاتي بصفة أساسية، وفي بداية تأسيسها يتم تمويلها من مؤسسات الشراكة كما يلي، ٢٠% من الجامعة و٨٠% من مؤسسات الإنتاج.	٢٨	٦٨,٣	٨	١٩,٥	٥	١٢,٢	٢,٥٦
٣	٣٠% من الجامعة و٧٠% من مؤسسات الإنتاج.	١٤	٣٤,١	٢٢	٥٣,٧	٥	١٢,٢	٢,٢٢
٤	٥٠% من الجامعة و٥٠% من مؤسسات الإنتاج.	–	–	٢	٤,٩	٣٩	٩٥,١	١,١

يتضح من الجدول رقم (١٦) النتائج التالية:

- يوافق الخبراء على عبارات المحور السابع (مصادر التمويل) بوزن نسبي يتراوح بين (٢,٥٦-٣).
- كانت أعلى العبارات من حيث الوزن النسبي (٢,٥٦-٣) وتتمثل في الاستفادة من الإمكانات البشرية والمعامل والتجهيزات والمعدات الموجودة بكل من الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، وكذلك اعتماد الوحدة أو الإدارة على التمويل الذاتي بصفة أساسية، وفي بداية تأسيسها يتم تمويلها من مؤسسات الشراكة بنسبة ٢٠% من الجامعة و٨٠% من مؤسسات الإنتاج.
- وكانت أقل العبارات من حيث الوزن النسبي (١,١) وتتمثل في اعتماد الوحدة أو الإدارة على التمويل الذاتي بصفة أساسية، وفي بداية تأسيسها يتم تمويلها من مؤسسات الشراكة ٥٠% من الجامعة و٥٠% من مؤسسات الإنتاج.
- يؤكد الخبراء في مجال التعليم الجامعي والمؤسسات الإنتاجية بأن الشراكة يجب أن تعتمد في تمويله على الاستفادة من الإمكانات المادية والبشرية لمؤسسات الشراكة من الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، كما يرى الخبراء أن المؤسسات الإنتاجية يجب أن تسهم بجزء كبير في التمويل وذلك لامتلاكها للمقومات المالية التي تعجز عنها الجامعة، وذلك بنسبة ٢٠% من الجامعة، و٨٠% من المؤسسات الإنتاجية. وهذه النتائج تتفق مع دراسة درادكة ومعايعة (٢٠١٤م) التي أوصت بإنشاء صندوق لتمويل البحث والتطوير تسهم فيه المؤسسات الإنتاجية والخدمية بدرجة كبيرة.

ثلاثة عشر:توصيات الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- التغلب على المعوقات التي من الممكن أن تعوق نجاح الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية ومن أهمها:

- ضعف ثقة المجتمع ومؤسساته في الجامعة ودورها في تلبية متطلبات المجتمع واحتياجاته ويمكن التغلب على ذلك بعقد ندوات ولقاءات بين الجامعة

ومؤسسات الإنتاج يتم خلالها مناقشة القضايا المشتركة، وتوضيح إمكانات كل طرف وقدرته على توفير حلول لهذه القضايا، وتقوم الجامعات بعمل دليل يوضح البحوث التي تقوم بها الجامعة ودورها في تنمية المجتمع وحل مشكلاته.

- ضعف التواصل والاتصال بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية كما يمتلك كل طرف ثقافة مختلفة مما يؤدي في النهاية إلى فقد التواصل بينهما ويمكن التغلب على ذلك من خلال تكوين لجان مشتركة من المؤسسات الإنتاجية والجامعات تعمل على تقريب وجهات النظر والتقارب بين كلا الطرفين، والعمل على تحديد قضايا يهتم بها الطرفين وتعمل على توحيد جهودهما وقدراتهما في إيجاد حلول لها، وعمل برنامج لتبادل.

- استغراق اتفاقيات الشراكة وقت طويل مما يجعل المؤسسات الإنتاجية تعزف عن إقامة مثل هذه الشراكات ويمكن التغلب على ذلك من خلال اللقاءات الأولية لأطراف الشراكة وتحديد معايير العمل وأولويات كل طرف مما يعطي فكرة عن اهتمامات كل مؤسسة وتحديد الأدوار والمسئوليات بدقة وكذلك خطة العمل والوقت المستغرق لإنهائها.

- ثقافة المجتمع التي تقوم على الحلول الجاهزة والمستوردة للمشكلات التي يواجهها دون التفكير في تكوين هذه الحلول من خلال التعاون والتنسيق بين الجهات المختلفة التي تسهم في حل المشكلات التي يواجهها المجتمع ويمكن التغلب على ذلك من خلال نشر ثقافة الشراكة وأهميتها للمجتمع.

- نقص الخبراء المتخصصين في مجال الشراكة لإعداد البرامج الدراسية وتقييم البحوث والمشاريع ويمكن التغلب على ذلك من خلال توفير برامج تدريبية للأكاديميين لتأهيلهم للعمل في هذا مجال.

- نقص المعامل وورش العمل المتخصصة في مجال عمل الشراكة، وكذلك الإمكانات التكنولوجية ويمكن التغلب على ذلك من خلال دعوة المؤسسات التي تهتم بمجال الشراكة ومساهمتها في توفير مثل هذه المعامل والورش باعتبار أن الشراكة

سوف تعود عليها بالفائدةوكذلك الاستفادة من مباني وتجهيزات المؤسسات أطراف الشراكة، بالإضافة إلى الاستفادة من عائد مشاريع وبحوث الشراكة في تطوير المعامل والورش الموجودة.

- توفير متطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من خلال القيام بتبادل الزيارات الميدانية والعملية بين أساتذة الجامعات والخبراء في المؤسسات الإنتاجية، وإنشاء شبكة للاتصالات بين أطراف الشراكة، ونشر ثقافة الشراكة وأهميتها بالنسبة لمؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية ودورها في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وإجراء دراسات لتحديد الاحتياجات التعليمية والتدريبية والبحثية لمؤسسات الإنتاج، وعمل كتيبات للإعلان.
- تحقيق تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية لتحقيق أهدافها من خلال احتضان الأفكار وتحويل الأفكار وتحويل الابتكارات والاختراعات إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق، وتوفير آليات لتسويق أنشطة الجامعة ومنتجاتها من البحوث والبرامج التدريبية، وتوفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لأصحاب الابتكارات والأفكار داخل هذه المؤسسات، وإعداد القوي البشرية للحصول على الدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا وفق احتياجات مؤسسات الإنتاج ومتطلبات سوق العمل، وتقديم الاستشارات التي من شأنها توفير بيئة لنمو الأفكار والمشاريع، وتكوين مشروعات صغيرة تسهم في توفير البنية التحتية من الصناعات المغذية للمشاريع الكبيرة.
- تأسيس وحدة داخل المؤسسات الإنتاجية كنقطة بداية لتفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، ثم بعد ذلك يتم إنشائها داخل الجامعات وذلك مستفيدة بالإمكانات المادية والبشرية المتاحة لدى هذه المؤسسات، وفي النهاية يتم إنشاء الوحدة بشكل مستقل وذلك في حالة توافر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لذلك.
- بدأ الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية عن طريق تقديم برامج تدريبية تأهيلية لرفع المستوى المهني والشخصي للعاملين، بما يمكنهم من مواكبة مستحدثات العصر ومتغيرات سوق العمل، ثم بعد ذلك القيام

بتقديم برامج لتبني ورعاية المبدعين والموهوبين من أصحاب الأفكار والمشاريع التي لها مردود اقتصادي كبير، وتكون نواة لمشاريع كبيرة، وكذلك تقديم برامج لتشجيع الأبحاث العلمية التي تسهم في تطوير وتحديث المؤسسات الإنتاجية، وتعمل على حل مشكلاتها، وزيادة إنتاجيتها وتقليل تكلفة الإنتاج، ويمكن بعد ذلك تقديم برامج للحصول على الدرجة الجامعية الأولي والدراسات العليا، وذلك بعد أن تكون الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية أصبحت أكثر قوة.

- اعتماد سياسة القبول على القبول المفتوح بشكل كلي لجميع أفراد المجتمع العاملين في المؤسسات المشابه لمؤسسات الشراكة أو غير العاملين، وذلك انطلاقاً من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والتعليم المستمر للجميع.
- تكوين التنظيم الإداري من مجلس إدارة يخصص نسبة ١٠% من الشخصيات العامة والمهتمة بمجال الشراكة، ويتكون باقي المجلس مناصفة بين أطراف الشراكة، كما يتم انتداب أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعات ومراكز البحوث العلمية، وكذلك الاستشاريين والخبراء في المجالات المختلفة من مؤسسات المجتمع وذلك من خلال ندب كلي، أو جزئي أو تعيينهم بشكل دائم، بالإضافة إلى انتداب الخبراء والمتخصصين والفنيين بالمؤسسات الإنتاجية بشكل جزئي.
- اعتماد تفعيل الشراكة في تمويله على الاستفادة من الإمكانات المادية والبشرية لمؤسسات الشراكة من الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، كما يجب على المؤسسات الإنتاجية أن تسهم بجزء كبير في التمويل وذلك لامتلاكها للمقومات المالية التي تعجز عنها الجامعة، وذلك بنسبة ٢٠% من الجامعة، و٨٠% من المؤسسات الإنتاجية.

* * *

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أبو حمرا، وليد صالح.(٢٠٠٠م). سياسات التعليم العالي في التعليم المستمر:تجربة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**.ع٣،ص٣٤١.
- الأحمد، عدنان،(٢٣–٢٥أكتوبر٢٠٠٠م)، بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالي ورفع كفايته، ورقة مقدمة إلى **المؤتمر التربوي الثاني لكلية التربية جامعة السلطان قابوس، خصخصة التعليم العالي**،مسقط، المجلد٢.
- البعيز، إبراهيم،(١٦–١٨شعبان١٤٢١هـ)، اقتصاديات البحث العلمي:قراءة في تجربة الولايات المتحدة في علاقة القطاع الصناعي بالمؤسسات الأكاديمية، ورقة مقدمة إلى **ندوة البحث العلمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**،الرياض.
- التركماني، أمير،(٢٤–٢٦آيار٢٠٠٦م)، دور المؤسسات الوسيطة والداعمة، ورقة مقدمة **إلى المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني**، دمشق.
- التركي، سعود عبدالعزيز،(ب.ت). العلاقة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، ورقة مقدمة إلى **اللقاء الأول بين ممثلي الجامعات ورؤساء الغرف التجارية والصناعية في دول الخليج العربية**.
- جامعة الملك سعود،(١٣–١٧شعبان١٤٢٣هـ)، سبل زيادة الطاقة الاستيعابية بالجامعات لمواجهة متطلبات التنمية المستقبلية، ورقة مقدمة إلى **ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ**،المملكة العربية السعودية.
- حاتم،محمد عبدالقادر.(١٩٩٧م). **التعليم في اليابان المحور الأساسي للنهضة اليابانية**. القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الحلايقة.(٢٠٠٤م). علاقة البحث العلمي مع القطاع الصناعي.**صحيفة الرأي**،عمان.-article 20040713-b53c8fb9-00a8-0160-c21a4boaeed6lstory-html.

- الحميدي، عبدالحمن سعد وآخرون.(١٩٩٩م). **أنماط التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربي.** الرياض: المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي،مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
- الخشاب، عبدالإله والعناد، مجذاب،(١٩٩٨م)، الجامعة المنتجة أسلوب لتطوير التعليم العالي:دراسة حالة، ورقة مقدمة إلى **المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي**،بيروت.
- الخصاونة، محمد مصطفى.(١٤٢٥هـ). آليات الربط بين مؤسسات البحث العلمي وقطاع الصناعة: تجربة الجمعية الملكية بالأردن. http//www.ariponet .ma/data/research/warchat/warchal/8.htm
- خليل، عثمان سيد.(٢٠١٣م). تأسيس الشراكات بين الجامعات السودانية ومؤسسات المجتمع خاصة الشركات الخاصة. **مجلة جامعة أو درمان الإسلامية**،معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية،ع٢٣،ص ص٢٢٩-٢٦٢.
- دائرة البحوث الاقتصادية،(٢٢-٢-١٤٢٢هـ). دور التعليم والتدريب الخاص في توطين الوظائف في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة مقدمة إلى **اللقاء الأول لمؤسسات ومراكز التعليم والتدريب الأهلي بدول مجلس التعاون الخليجي**،غرفة تجارة وصناعة،عمان.
- درادكة، أمجد ومعايعة، عادل.(٢٠١٤). الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البرموك .**المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي**،اليمن،مج٧،ع١٥،ص ص٩٧-١٢٣.
- الذيب، كمال.(٢٠٠٣م). التعليم باعتباره شراكة. **مجلة التربية**، البحرين، س٦، ع٨، ص١٢٨.
- الرشيد، عادل الرشيد.(٢٠٠٧م). إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص:المفاهيم، النماذج، التطبيقات. **مجلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية-بحوث ودرسات**،ع٤٢٠.
- رضوان، سامي عبدالسميع.(٢٠١٣م). تطوير الأداء البحثي في الجامعات الناشئة في ضوء الشراكة المجتمعية والتشبيك المؤسسي. **دراسات في التعليم الجامعي**،مصر،ع٢٤،ص ص٢١٧-٣٢٢.

- السادة، حسين عبدالله.(٢٠٠٥م). نحو شراكه فاعلة لمجابهة التحديات. **مجلة التربية**، البحرين، س٦، ع١٤، ص٩.
- السلطان، فهد سلطان.(٢٠٠٨م). المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لتفعيل دور الجامعات في الشراكة المجتمعية. **مجلة دراسات تربوية واجتماعية**، مصر، مج١٤، ع٢، ص ص٢٣٩-٢٦٦.
- سليم، محمد الأصمعي.(٢٠٠٣م). نمط الشراكة المجتمعية وتدعيم القضايا التربوية المعاصرة:دراسة ميدانية. **المجلة التربوية**، مصر، ع١٩، ص ص٤٣-٩٠.
- شتوي، على ناصر.(٢٠٠٥م). آليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص: دراسة استكشافية لآراء القيادات الأكاديمية بجامعة الملك خالد وقيادات القطاع الخاص بمنطقة عسير. **مجلة رسالة التربية**، مصر، مج١٨، ع١٦، ص ص١٧٥-٢٤٥.
- شحاتة، حسن.(٢٠٠١م). **البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيقية**. القاهرة:مكتبة الدار العربية للكتاب.
- الصويغ،سهام عبدالرحمن.(٢٠٠١م). الشراكة بين الجامعات ومؤسسات التعليم الأخرى. **مجلة الطفولة العربية**،الكويت،ع٦.
- طهبوب، زين العابدين.(٢٠٠٤م). **التكامل الصناعي الأكاديمي محور العلاقة بين الجامعات والصناعة.** الأردن:وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- عابدين،محمود عباس.(١٩٩٩م). رؤية لتطوير التعليمالجامعي المصري. **مجلة التربية والتنمية**،السنة السادسة،ع١٦.
- عبدالباقي، مصطفى أحمد(٢٠٠٠م). المشاركة بين التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية-نموذج مقترح لإستراتيجية المشاركة بسلطنة عمان، ورقة مقدمة إلى **المؤتمر التربوي الثاني، خصخصة التعليم العالي الجامعي**، مج٢،جامعة قابوس،كلية التربية، عمان.
- عبدالجواد، نور الدين محمد،(٢٠٠٠)، تمويل برامج التربية المستمرة في ضوء المتغيرات العالمية، ورقة مقدمة **الملتقى الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع في الجامعات السعودية**،الرياض، وزارة

التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة المركز الجامعي لخدمة المجتمع والتعليم المستمر،ص٥٠.

- عبدالحميد، أحمد ربيع.(١٩٩٦م). دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع:دراسة مطبقة على جامعة المنصورة. **مجلة كلية التربية**،جامعة الأزهر،ع٥٨.
- عبدالحميد، طلعت.(٢٠٠٤م). **العولمة ومستقبل تعليم الكبار في الوطن العربي**. القاهرة:فرحة للنشر والتوزيع.
- العجمي، محمد حسنين.(٢٠٠٧م). **المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية**. المنصورة:المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- عشيبة، فتحي درويش.(٢٠٠٠م). الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم الجامعي في مصر:دراسة تحليلية.
- العقيل،ماجد صالح.(١-٣ربيع الأول١٤٢٦هـ).التحالفات البحثية وأهميتها الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة إلى **مؤتمر الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص في البحث والتطوير**، المملكة العربية السعودية.
- عوض، آسيا محمد.(٢٠٠٣م). **دور عضو هيئة التدريس بكليات التربية في خدمة المجتمع في ضوء التحديات العالمية المعاصرة:دراسة ميدانية**.رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الدراسات الإنسانية،جامعة الأزهر.
- العويلي، إبراهيم السيد.(٢٠٠٩م). تصور مقترح لبناء شراكة رجال الأعمال في التعليم المصري في ضوء بعض الخبرات الأجنبية: دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية. **مجلة مستقبل التربية العربية**، مصر، مج١٦، ع٥٩، ص ص٢١١-٢٦٢.
- عيد، يوسف سيد.(٢٠٠٢م)، أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع، **تربية ومستقبل التنمية في الوطن العربي**، مصر، ص ص١٣-٤٢.
- غنيمة،محمد متولي.(ب.ت). تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر-أساليب جديدة-.

- الفوزان، ناصر، ورشيد مازن،(١٤٢٦هـ)، الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، ورقة مقدمة إلى **مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير**،الرياض.
- القحطاني، منصور عوض.(٢٠٠٨م). آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والاستشارات. مجلة حولية كلية المعلمين في أبها، المملكة العربية السعودية، ع١٣، ص١٣-٤٢.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الآسكوا)(٢٠٠٣م). **مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في البلدان الأعضاء في الأسكوا**. نيويورك :الأمم المتحدة.
- مجلس البحث العلمي.(١٤٢٦هـ). الشراكات بين القطاع الخاص والجامعات في الأبحاث. سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات جامعة الملك عبدالعزيز. **نحومجتمع المعرفة**، جدة، الإصدار الخامس.
- محروس، محمد الأصمعي.(٢٠٠٥م). **الشراكة المجتمعية والإصلاح التربوي**. القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع.
- محمود، يوسف سيد.(٢٠٠٤م). التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية: مدخل لتطوير التعليم الجامعي. **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، مصر، ع٦، ص ص٢٥-٥٥.
- ـــــــــــــــ،(٢١-٢٢أكتوبر٢٠٠٢م). أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية، ورقة مقدمة إلى **مؤتمر التربية ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين**، مصر، مج١، ص ص١٦٥-٢٠٩.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.(٥-٦ديسمبر١٩٩٨م). رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، ورقة مقدمة إلى **المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم العرب**،طرابلس.
- مخيمر، عبدالعزيز وآخرون،(٢٠٠٠م)، نظم ومهارات استشارات الأداء المؤسسي، ورقة مقدمة إلى **لقاء الخبراء حول نظم ومهارات استشارات وتحسين الأداء المؤسسي**،القاهرة،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،ندوات ومؤتمرات،ص ص٧-٨.

- مدكور، على أحمد،(١٤٢٥هـ). تطوير التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل. **مجلية حولية كلية المعلمين**، أبها،ع٦.
- ناصف، محمد وحسن، أمين عبدالعزيز،(١٩٩٧م)، دور التدريب في تنمية الموارد البشرية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الجامعات في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، القاهرة، جامعة القاهرة، قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة، الجيزة، مطبعة جامعة القاهرة.
- نصر، نوال،(١٧–١٨ديسمبر٢٠٠٢م)، العلاقة بين التعليم العالي وعالم العمل في مصر:دراسة تحليلية، ورقة مقدمة إلى **المؤتمر القومي السنوي التاسع –العربي الأول– لمركز تطوير التعليم الجامعي**،مصر.
- هندي، محمد جمعه،(١٩–٢١محرم١٤٢١هـ)، التعليم وقطاع الأعمال شراكة فاعلة من أجل تنمية مستدامة.ورقة مقدمة إلى **اللقاء الرابع لممثلي الجامعات وقطاع التعليم العام ورؤساء الغرف التجارية والصناعية في دول الخليج العربية**، الكويت، مج٢، ص ص١–١٥.
- وزارة التربية والتعليم القطرية،(٦–٧مايو٢٠٠٢م)، نحو شراكة فاعلة للقطاع الخاص في مجال التعليم في دول الخليج العربية، ورقة مقدمة إلى اللقاء الأول لمسئولي الإعلام التربوي في الدول الأعضاء، **التربويين والاقتصاديين وتحديات المستقبل**، ص ص١–٢٢.
- وزارة التعليم العالي.(٢٠١٢). **مراكز التميز البحثي**. الرياض:أمانة مراكز التميز البحثي.
- اليونسكو،(١٩٩٨م)، التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين:الرؤية والعمل، وثيقة عمل **المؤتمر العالي للتعليم العالي**، باريس.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Barczyk, Sigmund(2000), Understanding Comlex System of Partnership: In L, Moutanheiro et al, The 6th International Conference of Public and Private Sector Partnership; the Enabling Mix, Sheffield University Press, U.K,p105-119.

- Barnett,R(2000): Realizing The University Press, Bukinham,in association with the Society for Research into Higher Education.
- Colin Lindsay(2000), Employment Through Partnerships: The Case of The New Deal for Young People, In L, Moutanheiro et al, The 6th International Conference of Public and Private Sector Partnership; the Enabling Mix, Sheffield University Press, U.K, p365-375.
- CERF (CivilEngineering Rseearch Foundayion) (1996); The PartnershiP for Implementing New Technology, CERF Report, January.
- Derick Brinkerhoff (2004): Participation Between International Donors and Non Governmental Deyelopment Organizations Opportunlties and Constraints, International Rrview of Administrative Sciences, N,70.,Vol2.
- Emma Wallis and Mark Stuart (2003): Partnership-Based Approaches to Learning within Steel and Metal Sector; Towards a European Model? In(eds) L, Montanheiro et al, The 9th International Conference of Publie and Private Sector Partnership; Sustainable Success, Sheffield University Press, U.K, p489-502.
- Fernandez G. and Bertha A.Babara S.(1997).
- Ibrahim Sallrhuddin(1977): The Role Of University In Aromoting And Developing Technology: A Case Study Of University Technology Malaysia, Higher Education, Vol.10.
- J. Mohr and Spekman, R (1994): Characteristics of Partnership Suuccess; Partnership Attributes, Communication Behavivor, And Conflict Resolution Techniques, Stategie Management Journal, Vol.15, P.135-137.

- Lankard.A.Bettina(1995): Business- Education Partnerships, Eric Digest no156,ED383856.
- Liddle, Jovce and Mark Overton, Mark(1999), Partnerships: Participation and Power: Evaluating Inter- Authority Environmental Health Partnerships in the North East of Englond, The Air Quality Management Initiative, In(eds) L, Montanheiro et al, The 5th International Conference of Public and Private Sector Partnership; Furthering Development, Sheffield University Press, U.k.
- McQuaid(2000): The Theory of Partnership, why we have Partnership, pu.blie Private Partnership Theory and Practice in International Perspective, In: Oshorne, P.s.(eds)(New York"Routledge Advances,2000),p12-18.
- M.Word and W.Don(1982): Research Gaps in Allian- Ce Dynamics, Monograph Series In World Affaira, Vol.19 Book 1, (new York; Colorado Semiary,).
- N.Mark (2001):Introduction to theme: University Libraries And Partnership, 67th IFA Council And General Conferenca, (Denemark: Arhus.
- M. Word and W.Don (1982): Research Gaps in Allian- Ce Dynamics, Monograph Series In World Affairs, Vol.19Book 1,(New York: Cplorado Semiary,).
- Pierre Sadran(2004): Public-Private PartnershipIn France: A Polymorphous and Unacknowledged Category of PublicPolicy, International Revlew of Adminlstrative Sclences, Vol,70,No,2,p223-253.

- Richard Butler and Jaz Gill(1999): Formation and Control of Public-Partnerships A Stockholder Approach, , In(eds) L, The 5th Iaternatlonal Conference of Public and Private Sector Partnership; Furthering Development Sheffield University Press, U.k, p69-78.
- Richard M.Rosan(2002): The Key Role of Universities in Our Nations Economic and Urbon Revitalization. (Available at: http//www.olup.org/research and pubs/lit.htm).
- Ronald Mcquaid and Beverly Christy(1999), European Economic Development Parnerships: The Case of the Eastern Scotland European Partnerships, In(eds) L. Montanheiro et al, The 5th Interaational Conference of Private Sector Partnership; Furthering Development, Sheffield University Press, U.K, p355-366.
- Roger Wettenhall(2003): The Rhetoric and Reality of Publine Private Partnerships, Publie Organization Review; A Golobal, No,3, P80.
- Tibbets J.(1995): collaboration between institution of higher education and business and industry to Re- Educate the American worker lifelong learning conference: Innovations in higher education technology and workplace literacy National university Research Institute At http://www.nu.edu/nun/conf1995/tibbets.Htm.
- Un(4March1998): "World Bank sees Benefits From Partnership on Education "Africa Recovery, Vol(II),

- Walt.Gill et al,(2002) Working with the private sector; the need for institutional guidelines, London School of Hygiene and Tropical Medicine, London WCIE, 7HT.

* * *

development, Cairo, Cairo University, the Sector of the community service and environment development ,Giza, Cairo University Press.

- Nassr, Nawal,(December 17-18,2002AD.),the relationship between Higher Education and the world of work in Egyptian analytic study, a paper presented to the first Arab 9th annual National Conference for the center of the development of Higher Education, Egypt.
- Hindi, Muhammad Gomaa, (Muharram 19-21, 1421AH.), Education and business sector, an effective partnership for the sake of a sustainable development. a paper presented to Fourth meeting for the representatives of universities , Public Education Sector, Heads of Chambers of Commerce and Industry in the states of the Arab Gulf,Kwait,Volume 2 , p. 1-15.
- Qatar Ministry of Education ,(May 6-7,2002AD.),towards an effective partnership of the private sector in the field of Education in the states of the Arab Gulf ,a paper presented to First meeting of the officials of the educational media in the member states, educationalists , economists as well as Future challenges,P.1-22.
- Ministry of Higher Education. (2012). **Excellence Research Centers.** Riyadh: **Excellence Research Centers Secretariat.**
- **UNESCO,** (1998 AD), Higher Education in the 21st century: vision and business, a document of the business of Global Conference of Higher Education, Paris.

* * *

- Mahmud, Yousef Sayed.(2004AD.).Coalitions and partnerships between universities and productive institutions: an introduction to the development of Higher Education .A journal on studies in Higher Education, Egypt, Element 6, P.25-55.
- (October21-22,2002 AD.),dimensions and problems of partnership between university and some productive and service institutions, a paper presented to the Conference of Education and the future of human developmement in the Arab World in the light of th21st challenges, Egypt, Volume 1,P.165-209.
- Arab Organization for Education, culture and Sciences, (December5-6,1998AD.), a future vision for Education in Arab World, a paper presented to First Conference for Arab Ministers of Education, Tripoli.
- Mekhemar, Abdualaziz and others,(2000AD.),systems and skills of the advices of the institutional performance, a paper presented to Experts' meeting on systems and skills of the advices and improvement of the institutional performance,Cairo,Arab Organization for the administrative development, symposiums and conferences,p.7-8.
- Madkour, Ali Ahmad, (1425AH.), the development of Higher Education in Arab World is the way to Future. An annual journal, College of Teachers, Abha, Element 6.
- Nassef,Muhammad&Hassan,Amin Abdulaziz,(1997AD.),the role of training in the development of human resources, a paper presented to the conference of universities in the service of community and the environment

- Ghoneima, Muhammad Metwally.(B.T). Financing Education and contemporary Arab Scientific Research-new techniques-.
- Alfozaan,Nasser&Rasheed Mazen,(1426 AH.),Partnership between Universities and Private Sector, A paper presented to the conference of partnership between Universities and Private Sector on Research and development, Riyadh.
- Al-Qahtani, Mansour Awad. (2008 AD.).Mechanisms of giving effect to universities and the private sector institutions in the field of Researches and advices. An annual journal, Abha, Teachers College. Kingdom of Saudi Arabia. E 13, P13-42.
- Economic and social commission of United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (UN- ESCWA) (2003AD.).Initiatives of building up technological capabilities during the 21st century in the member states in UN- ESCWA. New York: United Nations.
- Scientific Research Council. (1426AH.). partnerships between the private sector and universities on researches. a series of studies issued by the institute of Researches and Advices, King Abdulaziz University, towards the community of Knowledge,Jeddah,issue 5.
- Academy of the Arabic Language. (1972AD.) AlWaseet Dictionary. Cairo: Dar El Maref, part 1, Print 2.
- Mahrous, Muhammad Alassma'ay. (2005AD.).Societal participation and educational reform.Cairo: Dar Elfagr for publishing and distribution.

- Abdulhameed, Tala'at, (2004AD.).Globalization and the future of Adult Education in Arab World.Cairo: Farha for Publishing and distribution.
- Alagamy, Muhammad Hasaneen. (2004AD.) societal participation and self management.Mansoura: Modern Library for Publishing and distribution.
- Asheebbah, Fathy Darweesh.(2000AD.).The university producing one of the alternatives of the privatization of Higher Education in Egypt: analytic study.
- Ala'keel, Maged Saleh,(Rabīʿ al-awwal 1-3, 1426 AH.) research coalitions and their economic significance in Kingdom of Saudi Arabia. A paper presented to the conference of partnership between the university and the private sector on research and development, Kingdom of Saudi Arabia.
- Awad Asia Muhammad.(2003 AD.) the role of the member of teaching staff at colleges of Education in the service of the community in the light of the contemporary global challenges: a field study.unpuplished master thesis, Faculty of Humanities,Alazhar University.
- Al'waily, Ibrahim El-Sayed.(2009AD.). A proposed conception to build up a partnership of businessmen in Egyptian Education in the light of some foreign experiences: a field study at Dakahlia Governorate. The Journal of the future of Arab Education, Egypt, Volume17, Element 59, P.211-262.
- Eid, Yosef Sayed, (2002AD.), dimensions and problems of partnership between the university and some production and service institutions, A paper presented to 4th Scientific Conference, Education and Future of Development in Arab World, Egypt, and P.13-42.

- Al soweigh, Seham Abdurrahman.(2001AD.)Partnership between universities and other education institutions. **Journal on Arab children**, Kwait, element 6.
- Tahboob, Zain El Abidine. (2004AD.). Industrial integration between universities and industry. Jordon: **Ministry of Higher Education and Scientific Research.**
- Abdeen, Mahmoud Abbas. (1999AD.). A vision to develop Egypt's university Education. **Education and development Journal.** Year 6, element 16.
- Abdelbaaky, Moustafa Ahmad (2000AD.).Participation between Higher Education and production institutions – a proposed model for the strategy of participation in Sultanate of Oman, a paper presented to 2nd educational Conference, **the privatization of Higher Education**, Volume 2, university of Qaboos,Faculty of Education, Oman.
- Abdelgawad, Noureldin Muhammad,(2000AD.)Financing the programs of continuing education in the light of the global changes, a paper presented to First meeting for centers of community service at Saudi Universities, Riyadh, Ministry of Higher Education, and Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, the deanship of the university center for the community service and continuing education, p.50.
- Abdulhameed, Ahmad Rabea. (1996 AD.).The role of university in the field of community service: a study to be applied to Mansoura University a Journal on Faculty of Education, Alazhar University, and Element 85.

Journal of Arab Organization for administrative development –Researches and Studies 420.

- Radwan, Sami Abdasameea. (2013). **The development of research performance in universities in light of the emerging partnership of community and institutional networking**. Studies at the university, Egypt, GS 24, pp. 217-322.
- Messers, Hussein Abdullah. . (2005 AD.).towards an effective partnership to face challenges, Education Journal,Bahrain,S6 , element 14,P9**.**
- Sultan, Fahd Sultan.(2008 AD.).Structural and organizational requirements to give effect to the role of universities in societal partnership. Social and educational studies Journal, Egypt, volume 14, element2, P239:266.
- Seleim.Muhammad Alassma'ay. (3003AD.) the type of societal partnership and fostering the contemporary educational issues: field study. **Educational Journal,** Egypt, E19, P.43-90.
- Shetwy, Ali Nasser.(.(2005 AD.).Mechanisms of developing institutional partnership between university and Private sector institutions:
- An exploratory study for the opinions of the academic leaders at the university of King Khaled as well as Asir region leaders of the private sectors. Education message Journal, Volume18, element16, page 175-245.
- Shehata, Hassan.(2001AD.) Scientific and educational researches between theory and practice. Cairo: Book Arab House Library.

Jordon Royal Association. http\\www.ariponet ma\ data\ research\ warchal\ 8.htm.

- Khalil, Osman Sayed. (2013). **The establishment of partnerships between universities and the Sudanese society institutions, especially private companies.** Magazine or Omdurman Islamic University, Institute for Research and Strategic Studies, p 23, pp. 229-262.
- Department of economic researches,(22-2-1422AH.),The role of Education and special training in job placement in the States of Cooperation Council for the Arab States of the Gulf. A paper presented to **First meeting for the institutions and centers of education and national training at the States of Cooperation Council for the Arab States of the Gulf,** Chamber of Commerce &Industry, Oman.
- Dradkh, Amjad and Maiah, just. (2014). **Partnership between universities and the private sector institutions and constraints applied from the point of view of faculty members at the University of Albermk**. Arabian Journal for Quality Assurance in Higher Education, Yemen, vol 7, p 15, pp. 97-123.
- **Alzeeb,** Kamal**.(2003AD.)Education** as a partnership of Education Journal, Bahrain, S6, E8, P128**.**
- Al Razzy, Muhammad Ben Abi Bakr. (1988AD.) **Mukhtaar Alssehah.Lebanon: Lebanon Library.** Rashad.Abduelnasser, Muhammad.(2004 AD.)*
- Alrasheed, Adel Alrasheed.(2007AD.). Management of partnership between the two public and private sectors: conceptions, models, applications.The

- Al Turkey, Saud Abdulaziz, (B.T). Relationship between Universities and private Sector institutions, a paper presented to **First meeting between university representatives and Heads Chambers of Commerce &Industry in the States of Arab Gulf. University of King Saud,(** Sha'aban 13-17,1423 AH.), means of increasing the university capacity to meet the requirements of future development, a paper presented to the symposium of future vision for Saudi Economy till 1440 AH. , Kingdom of Saudi Arabia.
- **Hatem, Muhammad Abdelkader.(1997AD.),Education in Japan is the key base behind Japan Renaissance.**Cairo:General Egyptian Book Organization.
- Al Hulaiqa.(2004 AD.) Relationship of Scientific Research to Industrial Sector. Alrai Newspaper. - 20040713- article-b53c8fb9-0160-c21a4 boaeed61story-html.
- Al Hamidy, Abdurrahman Saad and others.(1999 AD.). Types of **Higher Education in the States of Cooperation Council for the Arab States of the Arabian Gulf.** Riyadh: Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Higher Education, Cooperation Council for the Arab States of the Arabian Gulf**.**
- Al Khashaab, Abdul IIah and Alenaad, Megzaab, (1998 AD.) Productive University, a method for the development of Higher Education: a case study, a paper presented to **Arab regional Conference on Higher Education, Beirut.**
- Al Khassawna, Muhammad Mustafa. (1425 AH.).Mechanisms of connection of Scientific Research Institutions to Industry Sector: the experience of

List of References:

- Abady, Magd Eldin Alfayrouz (1977 A.D.) Almoheet Dictionary. Cairo: Dar Elhadeeth Library, Part 3.
- Abu Hamra, Waleed Saleh (2000 **AD.**) Policies of Higher Education On Continuing Education: The expertise of the States of Cooperation Council for the Arab States of the Gulf**. The journal on Association of Arab Universities,** Element 3, page 341.
- Ahmed, Helmy Moawad Sayed,(November 5-7,1996 AD.), Developing Scientific Research in Egypt, a paper presented to the Conference of Scientific Research and future challenges, Egypt.
- Al Ahmad,Adnan,(October 23-25,2000 AD.),untraditional alternatives to finance Higher Education and elevate its efficiency, a paper presented to 2nd Educational Conference of College of Education, Sultan Qaboos University, **the Privatization of Higher Education**,Muscat,volume 2.
- Al Beayyez, Ibrahim, (Sha'aban 16-18, 1421 AH.) Economics of Scientific Research: a reading in the expertise of the United States of America on the relationship of Industrial Sector to the academic institutions, a paper presented to Scientific Research Symposium **in the States of Cooperation Council for the Arab States of the Arabian Gulf,** Riyadh.
- Al Turkmany, Amir, (May24-26, 2006 AD.), the role of intermediating and supporting institutions, a paper presented to **National Conference of Scientific Research and technological development**, Damascus.

Activation of Partnership Between the University and Production Institutions in the Kingdom of Saudi Arabia from the Perspectives of Experts

Dr. Hind Mohammed Abdullah Al Ahmed
Assistant Professor Foundations of Education Faculty of Social Sciences
Imam Mohammed bin Saud University

Abstract:

This study aims at disclosing the theoretical fundamentals of the partnership between the university and the productive institutions, in addition to identifying the obstacles and the requirements to effectiveness the partnership between the university and the productive institutions in the Kingdom of Saudi Arabia, as well as identifying the most proper options to the following cases in order to the effectiveness of the partnership between the university and the productive institutions in the Kingdom of Saudi Arabia from the viewpoint of experts: including the philosophy, goals, foundation, construction, academic programs, admission policy, organizational structure, and financial resources. The study used the documentary descriptive approach, in addition to the questionnaire as a tool of the study. The study has concluded a number of results the most important of them: Many countries throughout the world depend on the partnership as a key factor to achieve the comprehensive development in different fields, where the partnership contributes in unifying the efforts off all the different sectors, that make the benefit more greater for the partnership parties. In the light of the study results, a number of recommendation and proposals has been concluded.